ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

نفط السودان في خارطة التنافس الدولي
١٩٩٩ – ٢٠١١

أ.م.د. ذاكر محي الدين عبد الله
أستاذ مساعد تاريخ حديث
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة الموصل – جمهورية العراق

مُلَخّص

لابد من إيضاح أهمية نفط السودان الاستراتيجية، وأبرز ميزاته، إذ أشارت المعلومات الإحصائية الدولية إلى أنه يسبح في بحر من النفط، فبلغ الاحتياطي المؤكد ٦,٨ مليار برميل، ومليار متر مكعب من الغاز في عام ٢٠١٠. كان أول تدشين للتنقيب عن النفط، في آب ١٩٥٩، وفي عام١٩٨١ أعلنت شركة شيفرون عن اكتشافها حوض نفطي في هجليج، وكانت تقديراتها أن تبدأ إنتاج وتصدير النفط في عام ١٩٨٦، إلا أن اندلاع الحرب في الجنوب عام ١٩٨٣ حال دون ذلك. على أية حال، أثمرت الجهود المبذولة في السودان إلى الإنتاج والتصدير، وهو ما تحقق في عهد حكومة الإنقاذ (١٩٨٩–٢٠١٩)، والتي شهد عهدها تدهورًا ملحوظًا في علاقاتها مع الولايات المتحدة التي انتهجت ضدها سياسة المواجهة، واتهمتها بانتهاك حقوق الإنسان وبالمسؤولية عن استمرار الحرب الأهلية...، وقدمت دعمها السياسي والعسكري للتجمع المعارض لها بزعامة جون قرنق، وبذلك تكون أمريكا، وشركاتها النفطية هي التي شجعت على إبقاء النزاع في الجنوب، ولم يكن لها ما يبرره، إلا وجود النفط. وكانت الصين قد ظهرت في أواخر القرن العشرين كقوة اقتصادية كبرى في العالم، واشتركت مع الولايات المتحدة كأكبر مستهلكين للنفط، ولمواجهة حاجتها المتزايدة للطاقة اعتمدت البحث عن حصص في الحقول النفطية خارج حدودها عن طريق المشاركة أو الشراء أو التنقيب، في العديد من دول أفريقيا، ومن بينها السودان، وبدأت أول عمليات تحميل النفط في يوم الاثنين ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩ في الباخرة ثيوتيكوس، والتي غادرته إلى سنغافورة في اليوم التالي، محملة بما يقارب ٦١٥ ألف برميل من مزيج النيل. لقد تخوفت واشنطن من التمدد الصيني، ومن الوفرة المالية التي أمنتها عائدات النفط للسودان، والذي كان يواجه حربًا في الجنوب، وتوجهها شبه الكلي نحو الصين، التي وفرت لها التكنولوجيا والتمويل والسلاح الذي تحتاجه في مواجهة تلك الحرب. وبذلك أصبح النفط سببا لتدويل أزماته، بدخول أهم لاعبين دوليين: الصين التي استخرجت وصدرت، والولايات المتحدة التي نقبت وكشفت عنه، ولم تستفد منه، وسارعت إلى قراءة فداحة تأثيره في أحداث فجوة في التوازن الاستراتيجي بين الحكومة والمعارضة التي غدت عاجزة عن تحقيق نصر عسكري عليها.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٨ يناير ٢٠١٨
تاريخ قبـول النشـر: ٢٣ أبريل ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

النفط السوداني، الحكومة السودانية، الإدارة الأمريكية، إنتاج النفط، الصين

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055412

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

ذاكر محي الدين عبد الله. "نفط السودان في خارطة التنافس الدولي ١٩٩٩ – ٢٠١١".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الرابع والأربعون؛ يونيو ٢٠١٩. ص ٢١٩ – ٢٤٠.

مُقَدِّمَةُ

صدّر السودان نفطه ولأول مرة في تاريخه في عام١٩٩٩، فدخل على اثر ذلك سريعًا ولأكثر من عقد كامل (١٩٩٩-٢٠١١) في مجمل خارطة التنافس الدولي كجزء من أهمية النفط الأفريقي حوله من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والصين، الدولتان اللتان سعيا للحفاظ على مصالحهما النفطية في أفريقيا بعامة وفي السودان بخاصة، ولاسيما وأن شركات الأولى اكتشفت النفط ولم تستخرجه، وشركات الثانية قامت بإنتاجه وتصديره، ما أدى إلى تزايد المنافسة بينهما عليه، مستغلين الحاجة للنفط للاستفادة من وارداته

في التنمية، وفي التصدي للأزمات الداخلية التي تواجهه.

وكان الحافز لكتابة هذا البحث: حوار أجريته مع الأستاذ الدكتور بابكر باشا المؤرخ السوداني في بغداد صيف عام ٢٠٠٢، وكان عن سعي الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين للحيلولة دون تحول السودان إلى دولة نفطية. ومع أني لم أستطع تأكيد هذه المعلومة أو نفيها، إلا أني ومن ثنايا هذا البحث اكتشفت إلى حد ما، خطورة سعي السودان لامتلاك النفط على وحدة أراضيه واستقراره، وهو ما تحقق لاحقا، في انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١. فضلاً عما شهده السودان ومنذ مطلع القرن الحالي من مشاكل، وعدم استقرار، واقتتال داخلي في بقاع مختلفة، وفي مقدمتها دار فور.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، الذي يعتمد البيانات الاقتصادية، والمعطيات الجيو-ستراتيجية في التحليل واستنباط النتائج. هناك دراسات عن النفط الأفريقي، وأهميته بالنسبة للصين والولايات المتحدة الأمريكية، واعتقد لا توجد دراسة مشابه عن أهمية نفط السودان في التنافس الدولي وأثره عليه، شعبًا، ودولة.

أولاً: حملات استكشاف واستثمار نفط السودان

التقارير الأولى التي صدرت في عشرينيات القرن العشرين أكدت عدم وجود النفط فيه بعد إخفاق المحاولات الأولى للتنقيب عنه في منطقة ساحل البحر الأحمر في عام ١٩١٨ والتي قام بها وفد الحكومة البريطانية المكون من الجيولوجيان (جراهام وطمسون)، وتكررت المحاولة بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٤ دون جدوى، ومع ذلك استمرت محاولات التنقيب من لدن شركات أخرى وحتى عام ١٩٥١ دون أن تعثر على النفط[١].

وكان أول تدشين للتنقيب بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ إبان مدة الحكم العسكري الأول الذي حكم بين عامي(١٩٥٨-١٩٦٤)[٢]، عندما قامت شركة أجب (AGIB) الإيطالية في آب١٩٥٩بأولى عمليات التنقيب في ساحل البحر الأحمر، والتي تمكنت من العثور على بعض الشواهد النفطية والغازية في بئري دوارة ومرافيد، ثم منحت الحكومة في عام ١٩٦٠ شركة كاليفورنيا الأمريكية للتنقيب في بقعة مساحاتها٥٦٠٠ كلم٢، كما قامت الحكومة بالاتفاق مع شركة رويال دتش شل للنفط(Royal Dutch Shell) بإنشاء مصفى بورتسودان كأول مصفى للنفـط دخـل الخدمة فعليًا في عام١٩٦٤[٣]،وفي كانون الثاني/ يناير١٩٦٧حصلت شركة دقنة- وهي شركة سودانية كويتية أمريكية- على التنقيب في مساحة١١٢٠٠ كلم٢، وأعقبـــــها حصول شركة النفط البريطانية برتش برتوليوم (British [BP]Petroleum) على ترخيص للقيام باستطلاعات جيولوجية في الصحراء الشمالية الغربية، وفي عام ١٩٦٨ منحت الحكومة ترخيصًا جديدا لشركة كوتنتال للنفط (Conoco) الأمريكية لعمل مسوح جوية في الصحراء الشمالية الغربية لتغطية مساحة أربعون ألف ميل مربع، والتي عدت أكبر مساحة منحت لشركة تنقيب عن النفط وقتئذٍ، لم تسفر هذه العمليات عن نتائج مهمة.[٤]

وعندما تولى الحكم العسكري الثاني (١٩٦٩-١٩٨٥) السلطة بعد انقلاب (ثورة) ٢٥ أيار/ مايو١٩٦٩، توجه قادته أول عهدهم نحو الصين، وبحث أبان زيارته الأولى لها في عام ١٩٧٠ الرئيس جعفر نميري[٥]مع مسؤوليها ملفات استخراج النفط، واتفق على ارسال٥٠ خبيرًا لإجراء الدراسات اللازمة وقامت فرقتين صينيتين مختصتين بإجراء المسوحات في مناطق التنقيب، إلا أن أسبابًا عديدة حالت دون حدوث تقدم يذكر آنذاك منها: توتر علاقات السودان مع الدول الشيوعية أثر الانقلاب الشيوعي الفاشل في ١٩تموز/ يوليو١٩٧١ والاطاحة المؤقتة بالرئيس نميري ومن ثَمَّ عودته إلى السلطة وقيامه بقمع نشاط الشيوعيين، ما أثر على العلاقات مع هذه الدول ومنها الصين، وضعف تقنياتها وإمكانياتها التنقيبية والإنتاجية، وعدم حاجتها الملحة للنفط المستورد، لأنها لم تكن قد أصبحت مصاف الدول الصناعية المستهلكة للنفط آنذاك[٦]، فضلاً عن توجه الرئيس نميري نحو الغرب بعد عودته إلى السلطة في الانقلاب المضاد في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧١،وهو ما سمح للولايات المتحدة بتوسيع استثماراتها النفطية فيه، ولاسيما بعد سلسلة الإجراءات القانونية ومن بينها إصدار قانون الثروة النفطية لعام ١٩٧٢ الذي فسح المجال أمام النشاط الاستثماري الأجنبي في السودان[٧].

ومما ساعد على ذلك انتهاء التمرد في الجنوب[٨]، وبمساعدة الولايات المتحدة التي وفرت الدعم لعقد اتفاقية أديس أبابا في عام١٩٧٢ بين الحكومة السودانية والمتمردين[٩]، ما أتاح حقبة من الاستقرار فسح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وسهل للحكومة عقد مجموعة من الاتفاقيات مع شركات عالمية في عامي١٩٧٤-١٩٧٥،منها: شركة (وول اند كوليبتر) البريطانية في شباط/ فبراير١٩٧٤ للاستكشاف في البحر الأحمر، وشركة أوشانك للتنقيب جنوب مدينة

سواكن، شركة شيفرون(Chevron) والتي منحت في١٤ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٤ ترخيصًا للتنقيب في المنطقة القريبة من الحدود مع أرتيريا حتى شمال بورتسودان في البحر الأحمر وفي الجنوب الأوسط، وهو ما مكنها من جمع معلومات عن نوعية وكمية النفط وأماكن تواجده ومقدار كمياته، وبدأت هذه الشركة بالتنقيب الفعلي في عام ١٩٧٤[١٠].

ووقعت الحكومة اتفاقية أخرى مع هذه الشركة في عام ١٩٧٩ سمحت بموجبها في توسيع التنقيب في حوض المجلد والنيل الأزرق وحصلت مقابل ذلك على أسلحة من الولايات المتحدة مكونة من طائرات مقاتلة ودبابات بقيمة ١’٧ مليون دولار، والتي صادق الكونغرس الأميركي عليها في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٩، ما أدى إلى استمرار نشاط هذه الشركة طوال المدة بين عامي١٩٧٤-١٩٨٢، وبذلك تكون من أكبر الشركات الأمريكية والعالمية التي حصلت على امتياز للتنقيب عن النفط في السودان آنذاك[١١]، وقامت الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٩ بمنح شركة توتال (Total) حق التنقيب في منطقة البحر الأحمر، ومنحت شركة تكساس وسترن في كانون الأول/ ديسمبر١٩٧٩ حق التنقيب بشمال البحر الأحمر، ومنحت في أوائل عام ١٩٨٠ تراخيص لشركة صن أويل (OIL SUN or SUNOC) الأمريكية للتنقيب في منطقة أبو جن وجاءت التقارير غير مشجعة، إلا أنه سرعان ما انتعشت الآمال اثر إعلان شركة شيفرون في عام١٩٨١ اكتشافها حوض نفطي في هجليج في شمال إقليم الجنوب وبتقديرات بلغت نحو ٢٣٦ مليون برميل، وهو ما عزز توجهات الشركة والحكومة للاتفاق على إنشاء شركة نفط (النيل الأبيض للبترول)مشاركة بين الطرفين، وحصلت شركة (صن أويل) في عام ١٩٨٢على امتياز التنقيب في المنطقة الواقعة بين الجزيرة وعطبرة ، ومع ذلك ظلت مناطق شاسعة من الأراضي السودانية لم تجر فيها عمليات التنقيب[١٢].

وكان للدور الأوربي حضوره أيضًا في السودان، وحلت فرنسا في طليعة تلك الدول، وحصلت في عام١٩٨٠على حق التنقيب في ما بين ملكال وبور، ثم أعقبها إبرام اتفاقية مع شركة النفط الفرنـــسية توتال (Total) في١٩٨١ لاستكشاف مربعي (CgB)، أن مما عزز التوجه الفرنسي السابق تأكيدات المهندسين الفرنسيين امتلاك المنطقة مخزونًا ضخمًا من النفط في الآبار المكتشفة بين عام١٩٧٩–١٩٨٤يصل إلى نحو٥’١مليار برميل[١٣].

وفي عام ١٩٨٣ انفجرت الحرب الأهلية في الجنوب ما اضطر الشركات الأمريكية والفرنسية وغيرها إلى تعليق عملياتها تحت وطأة الحرب وقيام مجموعة مسلحة كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٣ بخطف ثلاثة من موظفين شركة شيفرون من منطقة ربكونا وقتلهم، وكانت تقديرات هذه الشركة أن تبدأ إنتاج وتصدير النفط في عام ١٩٨٦، إلا أنها اضطرت لإيقاف نشاطها في عام١٩٨٥بعد اشتداد هجمات المتمردين الملتحقين بالجيش الشعبي لتحرير السودان على منشآتها النفطية، ما أجبرها على وقف أعمالها والرحيل بعد عشرين عامًا من النشاط التنقيبي[١٤].

وبالمقابل اتخذت الولايات المتحدة موقفًا معاديًا واتبعت سياسة ترمي إلى عزل السودان دوليًا وتقديم العون لجماعات التمرد في كل من أوغندا وإريتريا وإثيوبيا، والتي توحدت اثر تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان[١٥] في آب/ أغسطس١٩٨٣، وهو ما أكسب التمرد شكلاً رسميًا، كما حاولت جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من الاستثمار في نفطه، وعلى الرغم من ذلك حاولت الحكومة استئناف المشاريع النفطية وعقدت صفقة في تموز/يوليو عام١٩٨٤مع شركة ترانز آفريكان لأنابيب النفط الأميركية لأنشاء خط أنابيب بطول١٧٦٠ كلم عبر السودان إلى أفريقيا الوسطى،إلا أنه لم ينفذ بسبب اشتداد وطأة التمرد وقيام الانتفاضة الشعبية في نيسان ١٩٨٥، والتي أطاحت بالحكم العسكري الثاني[١٦].

بعد قيام الحكم المدني الثالث في السودان فيما عرف بـ (حقبة الحكم الديمقراطي الثالث ١٩٨٥-١٩٨٩)[١٧]، أقدمت حكومة الصادق المهدي[١٨] في تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٦على تعليق كل العقود الخاصة بخطوط الأنابيب والتنقيب السابقة، واتجهت شرقًا إلى الصين، إلا أنها كانت محاولة خجولة بالمقارنة مع الحكم العسكري الثالث[١٩] الذي تولى السلطة فيما بعد، ومع ذلك حاولت شركة شيفرون في عام ١٩٨٨إقناع الحكومة للعمل في مشاريع النفط وقدمت برنامجًا للاستكشاف مدته ستة أعوام إلا أنها لم تنفذ[٢٠] بسبب التبدل الواضح في نهج الحكم الجديد والتغير في توجهات علاقاته الخارجية، وتزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور الولايات المتحدة كقوى متفردة في القرار الدولي أبدت اهتمامًا ملحوظًا بالقارة الأفريقية وثرواتها النفطية ومنها السودان الذي اتخذت ضده سلسلة من القرارات الدولية.

ثانيًا: الأهمية الاستراتيجية وميزات النفط السوداني

قبل الحديث عن التنافس الدولي على النفط وأثاره على السودان، لابد من إيضاح أهميته الاستراتيجية، وأبرز ميزاته والتي أدت إلى أحداث التنافس الدولي عليه، ولا سيما بعد أن أكدت مجمل الاستكشافات النفطية وجود احتياطات واعدة ومحفزة للاستثمار من لدن الشركات الأجنبية فيه، والتي ناهزة في عام ٢٠٠٦ ما نسبته 0% من احتياطات النفط الأفريقية، وتشير المعلومات الإحصائية الدولية اللاحقة إلى أنه يسبح في بحر من النفط، وبلغ الاحتياطي المؤكد ٦٫٨ مليار برميل في عام٢٠١٠، وهو بهذا احتل المرتبة ٢٠ في العالم، وبلغت احتياطاته المؤكدة من الغاز مليار متر مكعب في عام٢٠١٠، وتضم أراضيه قبل انفصال جنوبه، ٦ أحواض نفط منتجة رئيسة هي: حوض النيل الأزرق وحوض ملوط وحوض المجلد وحوض البحر الأحمر وحوض المردي وحوض جبل أبيض، وقسم السودان إلى٢٣ بلوك من الحجم الهائل تبلغ معدل مساحة البلوك الواحد ٦١ ألف كم٢، ويعتقد أن السودان يمتلك أكبر احتياطات غير مستغلة من النفط في أفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة في خليج غينيا[٢١].

ولدى السودان نوعين من النفط الخام متفاوتين في النوعية والسعر، فالنفط الخام مزيج النيل يباع بسعر أعلى من النفط الخام مزيج دار، ويتم استخراج مزيج النيل من أربعة بلوكات منتشرة على طول الحدود الشمالية – الجنوبية في وسط السودان، بينما يوجد مزيج دار في حوض ميلوت شرق النيل الأبيض، ونظرًا لرداءة نوعية مزيج دار فان سعره منخفض جدًا قياسًا إلى مزيج النيل، فمزيج دار ثقيل ويستلزم نقله ساخنًا بدرجة حرارة تتراوح ما بين ٤٥-٥٠ درجة مئوية لكي يتم تجنب تخثره في خزانات ناقلات النفط[٢٢].

وأدى ارتفاع صادرات النفط في السودان إلى شغله الموقع الثالث في إنتاج النفط في أفريقيا إذ بلغت مجمل صادراته في عام ٢٠٠٦ من النفط ٣٦٤ ألف برميل يوميًا وهو بذلك الإنتاج تفوق على كل من غينيا الاستوائية ٣٣٠ ألف برميل والكونغو برازفيل ٢٤٤ ألف برميل، والغابون ٢٣٧ ألف برميل، بينما تتقدمه أنغولا ١٫٤ مليون برميل، ونيجيريا ٢٫٢ مليون برميل، واقترب من مصر التي تراجع إنتاجها إلى ٥٧٩ ألف برميل، وتسبقه ليبيا ١٫٨ مليون برميل، والجزائر٢٫١ مليون برميل في اليوم، ثم ارتفعت بعد ذلك قدراته الإنتاجية لتصل إلى ما يقارب ٤٧٦ ألف برميل في اليوم عام ٢٠١٠، وبذلك شكّل النفط ما زادت نسبته على ٧١% من إجمالي الناتج المحلي، وكان من المرجح أن ترتفع هذه الصادرات إلى اكثر من ذلك في السنوات اللاحقة[٢٣]، إلا أن الإعلان عن انفصال الجنوب في ٩ تموز عام ٢٠١١ حال دون ذلـــك.

ولنفط السودان ميزات عديدة، يُعَدّ ذا جودة عالية سهل في عملية التكرير، لأنه من الخامات الخفيفة التي تنخفض فيها نسبة الكبريت، وسهولة تحويله إلى مشتقات مثل: الجازولين، البنزين العادي، والمواد التي تستخدم في الصناعات البلاستيكية، وعُد أفضل من نفط الشرق الأوسط ونفط بحر قزوين[٢٤].

ومن أهم ما ميز اتفاقيات النفط في السودان ضمانها نسبة كبيرة من حقوق الدولة، فعندما تصل الشركات إلى مرحلة الإنتاج تبدأ في استعادة نفقاتها ماعدا نفقة الخدمات الاجتماعية التي صرفت بنسبة من الإنتاج الكلي السنوي تتراوح بين ٣٠-٤٠%، وقد تزيد وتنقص هذه النسبة وتسمى بـ(التكلفة) أما النفط المتبقي من الإنتاج الكلي، يقسم بين الحكومة بمتوسط ما نسبته ٧٠% لها وما نسبته ٣٠% للشركات قابلة للزيادة أو النقصان، وبزيادة الإنتاج ومرور الزمن تزيد نسبة الحكومة منه وتقل نسبة الشركات تدريجيًا حتى تصل إلى مرحلة يملك السودان الإنتاج بنسبة ١٠٠%، وتتحمل الشركات دفع إيجار من المساحة التي خصصت لها للتنقيب فيها، كما أنها تدفع منحة للدولة عند توقيع العقد يتفق عليه الطرفان، وتتحمل الشركات تقديم الكثير من الخدمات الاجتماعية مثل إنشاء المستشفيات وحفر الآبار الارتوازية في المناطق التي تعمل بها، وتدريب السودانيين العاملين في الشركات لرفع كفاءتهم، وفي أغلب الأحيان تحدد المدة الزمنية بين ٢٠ إلى٣٠ سنة، والحكومة غير ملزمة بأي التزامات مالية في حال فشلت الشركات في الحصول على اكتشافات نفطية[٢٥].

وكان لمجمل الميزات السابقة أثرها في استمرار التنافس الدولي عليه، فضلاً عن نتائج التطورات الداخلية والمواقف الدولية منها، ولاسيما من لدن الإدارة الأمريكية التي أبدت انحيازها الواضح تجاه حركات التمرد فيه، والتي دفعت حكومة السودان ومنذ عام ١٩٨٩ للتوجه نحو قوى دولية شرقية وغربية أخرى تسعى أيضًا للتنافس على النفط فيه.

ثالثًا: التنافس الدولي على النفط السوداني

كانت القوى الكبرى قد أبدت اهتمامها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وفي العقد الأول من القرن٢١ بأفريقيا - والسودان جزء مهما منها- ذات الموقع الاستراتيجي والتي يقع نفطها

في مناطق مهمة[٢٦]، وبعد تفرد الولايات المتحدة بالقرار الدولي، بدأت مرحلة جديدة أصبحت فيها القارة مركزًا مهمًا لدبلوماسيتها في مواجهة قوى جديدة أبدت اهتمامًا ملحوظًا فيها كالصين واليابان والهند والبرازيل وروسيا ودول أوربية، فالثروة النفطية فيها أسالت لعاب الجميع، إذ لا يخلو شهر إلا وتجد مسؤولاً غربيًا أو شرقيًا أو من أمريكا اللاتينية إلا ويزور القارة الأفريقية[٢٧].

وتسعى الولايات المتحدة عبر السيطرة على النفط الإفريقي إلى إحكام سيطرتها على كميات مهمة من المخزونات العالمية، وارتفعت وارداتها من النفط الأفريقي بشكل تصاعدي في السنوات العشر الماضية، مما نسبته ١٥% في مطلع القرن الحالي إلى ما نسبته ٢٥% في عام ٢٠١٠، وهوما دفع وزارة الطاقة الأمريكية إلى استثمار ١٠ مليار دولار في النفط الأفريقي منذ من عام ٢٠٠٣، وتُعَدّ شركاتها العملاقة مثل: أكسون موبيل وشيفرون وتكساكو من أهم الشركات العاملة في أفريقيا والسودان[٢٨].

على أية حال، أثمرت الجهود المبذولة في السودان في تجاوز مرحلة التنقيب إلى مرحلة الإنتاج والتصدير، وهو ما تحقق في عهد الحكم العسكري الثالث، الذي تشكل على أثر انقلاب قاده العميد عمر البشير في ٣٠ حزيران/ يونيو١٩٨٩ والذي اعلن عن قيام حكومة الإنقاذ فيه[٢٩]، وكان من أبرز نتائجه تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة التي انتهجت ضدها سياسة المواجهة وأعلنت إدانتها للتغيير في السودان وعدته انقلاب على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهمته بانتهاك حقوق الإنسان وبالمسؤولية عن استمرار الحرب الأهلية وبإعاقة جهود الإغاثة الدولية ونقل وتهجير مئات الآلاف من المدنيين رغمًا عنهم، وعملت الإدارة الأمريكية على خلق إطار إقليمي معاد له شمل أوغندا وإريتريا وأثيوبيا، وقدمت دعمها السياسي والعسكري للتجمع المعارض له وللجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة جون قرنق[٣٠]، ثم فرضت في عام١٩٩٧عقوبات جديدة وأدرجته ضمن قائمة الدول الداعمة(للإرهاب)[٣١]، ومنعت شركاتها النفطية من مزاولة أي النشاط فيه، ونتيجة لذلك أجبرت الشركات الغربية على الانسحاب منه ما دفع الحكومة للضغط على شركة شيفرون وبعض الشركات الأمريكية الأخرى، لترتيب أوضاعها ورفع يدها عن النفط السوداني[٣٢]، وبذلك تكون السلطات الأمريكية وشركاتها النفطية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في الجنوب، مما كبّد السودان حربًا شديدة، راح ضحيتها ما يزيد عن مليوني نسمة، ولم يكن لها ما يبررها إلا وجود النفط في الجنوب[٣٣].

وهو ما فسح المجال واسعًا للصاعدين الجدد، صينيون وهنود وماليزيون، الذين استعصموا بمواقعهم على خارطة الاستثمار النفطي وقاموا بتعزيزها مستغلين خلو المجال من المنافسين ومنذ اللحظات الأولى لمغادرة الشركات الأمريكية، وهو الأمر الذي زاد من غيض الإدارة الأمريكية على الحكم الجديد في السودان والذي قام بين عامي (١٩٨٩-١٩٩٩) بالتحرك في اتجاهات أخرى لفك الحصار الأمريكي عليه، وللتعويض عن انسحاب شركاتها وتأثيرات عقوباتها السيئة عليه، وتمكن ومنذ أواخر عام ١٩٩٠ من عقد اتفاقات مع الشركات العالمية منها: شركات صينية وماليزية وكندية وشركات من الخليج العربي وشركات سويسرية ونمساوية، وكان هذا التوجه نقطة تحول مهمة في مسار تعامله مع أمريكا والغرب الذي ابدى انحيازًا في الصراع الدائر في الجنوب، والذي فتح الباب أمام صراعات أخرى في شرق البلاد وغربها[٣٤].

استطاعت الشركات الصينية ملئ الفراغ الذي أحدثه انسحاب الشركات الأمريكية وأخذت الصين تقوي روابطها مع الدول المنتجة كإيران والعراق حتى عام ٢٠٠٣ والسودان وغيرها من الدول التي تتقاطع سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة[٣٥]، وكانت الصين قد ظهرت في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين كقوة اقتصادية كبرى في العالم واشتركت مع الولايات المتحدة كأكبر مستهلكين للنفط، ولمواجهة حاجتها المتزايدة للطاقة اعتمدت الصين البحث عن حصص في الحقول النفطية خارج حدودها عن طريق المشاركة أو الشراء أو التنقيب وعكست الخطة الخمسية الصينية الثامنة (١٩٩١-١٩٩٥) هذا التوجه عندما دعت شركات النفط لضرورة الخروج لتطوير عمليات النفط خارج الحدود، لتصبح ومنذ عام ١٩٩١ سياسة خروج الشركات الصينية للمنافسة في العالم سياسة رسمية للحزب والدولة[٣٦].

وفي هذا الاتجاه بدأت الصين تحت ضغط الظروف الجديدة تعاونها الخارجي منذ عام ١٩٩٢ وذلك عندما قامت شركة النفط الوطنية الصينية سينوبك (CNPC)[٣٧] بالعمل خارج الصين وبدأت تسعى لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة في أماكن مختلفة من العالم، كما سعت للتحرر من الاعتماد الكلي على مصادر الشرق الأوسط المتعرض للمخاطر دوما ووجدت

ضالتها في أفريقيا منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي حتى وصل حجم طلبها على النفط إلى٥٠ مليون طن و٥٠ مليار متر مكعب من الغاز عام٢٠١٠[٣٨]، وترتب على تزايد هذا النفوذ في النفط الأفريقي والسوداني تحديدًا عن فتح شهية قوى آسيوية أخرى للاستثمار في هذه الصناعة، ومنها اليابان والهند وماليزيا وغيرها[٣٩].

وتعود بدايات الاهتمام الصيني بالنفط السوداني إلى عام ١٩٨٨، إذ حاولت حكومة الصادق المهدي في هذا العام التوجه إلى الصين لملء الفراغ الناجم عن توقف الشركات الأمريكية[٤٠]، وتمكنت من عقد اتفاق شراكة لتصدير النفط وعقد صفقة سلاح معها لمواجهة التمرد الذي هدد مناطق إنتاج النفط إلا أنها لم تجن فائدة اتفاقها السابق بسبب الإطاحة بها بانقلاب ٣٠حزيران/ يونيو١٩٨٩، ونقل عن حسن الترابي قوله: ".. إننا سعينا [الحركة الإسلامية في السودان] إلى الصين [عام ١٩٨٨] للتعريف بأنفسنا قبل الاستيلاء على السلطة.. وعندما استلمنا السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ وجد الصينيون الوجوه التي تدير البلاد مألوفة بالنسبة لهم.."[٤١].

وهو ما سهل على الحكم الجديد القيام بإجراء اتصالات معها لأقناعها بالمشاركة في الصناعة النفطية، ويدفعها إلى ذلك أسباب عديدة منها: الموقف المعادي لأمريكا وحلفائها من النظام الجديد ووصفهم بـ(الأصوليين الراديكاليين) وسعت إلى عزلهم دوليًا، ما دفع قادة الإنقاذ إلى التوجه شرقًا نحو دول أخرى لاتعاديهم كالصين فضلاً عن حاجتهم لأحداث إنجاز اقتصادي سريع مثل استخراج النفط يعتمد تكنولوجيا رخيصة تتوفر في الصناعة الصينية التي تُهيمن على صناعة النفط السوداني، وهو ما لا يجد قبولاً لدى واشنطن، التي تعد الصين منافسها الاستراتيجي الأهم والتي يجب ألا تتمتع بأية ميزة نسبية في صناعة النفط العالمية، بل يجب محاربتها في المواقع التي تسيطر عليها، ومعظمها الآن في إفريقيا، ومن أبرزها السودان[٤٢].

وبذلك شكلت الصين طوق نجاة للرئيس عمر البشير الذي استثمر ذلك وقام بزيارة إلى الصين عام ١٩٩٠ سعى فيها لإقناع مسؤوليها على الاستثمار في النفط وشدد فيها على أهميته بالنسبة لحكومته التي تعاني وضعًا اقتصاديًا صعبًا وحربًا ضروسًا تستنزف موارده المالية وتستلزم منه السعي للحصول على السلاح، ولاسيما السلاح الصيني[٤٣]، وعلى اثر ذلك استطاع السودان تأمين جزء من احتياجاته عبر صفقة تسليح عقدت مع الصين في آذار/ مارس١٩٩١ تضمنت الحصول على أسلحة وعددًا من المروحيات العسكرية بلغت أقيامها ٣٠٠ مليون دولار، وبذلك وجد السلاح الصيني طريقه إلى الحكومة الجديدة التي تلقته بارتياح كبير وهي تخوض معارك شرسة في الجنوب[٤٤].

ولتعزيز التوجه شرقًا نحو الصين وغيرها اتخذت الحكومة إجراءات عديدة كإنشاء اللجنة الاقتصادية في تموز/ يوليو١٩٨٩، وعقدت المؤتمر الاقتصادي الخاص بالنفط في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٠، وتصويت المجلس الوطني الانتقالي في عام ١٩٩١ على قرار يقضي باستئناف الاستكشافات النفطية، وقامت الحكومة بتعديل قانون الاستثمار وإعادة تقسيم المناطق الاستكشافية إلى١٥ قطاعًا رئيسًا تمهيدًا لتوزيعها على الشركات الأجنبية، وفي مقدمتها الشركات الصينية[٤٥].

وعلى الرغم من مجهودات الحكومة السودانية المبذولة طوال المدة من١٩٨٩-١٩٩٢ لإقناع الشركات الصينية بالاستثمار في قطاع الطاقة إلا أنها اعتذرت عن العمل أثناء هذه المدة، ومعللة ذلك بأنها لا تمتلك تكنولوجيا مناسبة لمساعدته في استخراج وإنتاج وتصدير النفط، وتعزى أسباب التردد أيضًا لتعرضها لضغوط من لدن الولايات المتحدة ، إذ أشار رئيس الشركة الوطنية الصينية وانغ تاو في اجتماع مع وفد سوداني أن الأمريكان وغيرهم حاولوا إقناعهم بعدم الدخول في استثمارات نفطية بحجة الحاجة إلى تقنيات عالية، فضلا عن المخاطر الأمنية في الجنوب[٤٦].

وأمام إصرار الحكومة السودانية وإلحاحها، قامت الصين بإرسال وفود فنية لاستطلاع الحقول النفطية في عامي١٩٩١-١٩٩٢ وقامت حكومة السودان بتأمين مناطق النفط عسكريًا وشنت في عام١٩٩٢حملتها المعروفة بـ(صيف العبور)التي مكنتها من استرداد أجزاء من قبضة الحركة الشعبية، كما استعانت بالفصائل المنشقة عن الحركة لتأمين تلك الحقول[٤٧]،وفي مطلع عام١٩٩٣ فرغ مسؤولو الشركة الوطنية الصينية من دراسة الخرائط والمعلومات التي وفرتها الحكومة السودانية، وهكذا غدا الصينيون على استعداد لتنشيط هذا الملف، ولاسيما وأن حكومة السودان كانت تلح على هذا التعاون في وقت شدّد فيه الاستراتيجيون الصينيون على أهمية العمل بشكل أسرع لتأمين احتياجاتهم من حقول في خارج الصين، كما أن خروج الشركات الأمريكية وحالة العداء الغربي للسودان في ذلك الوقت، بدت في تقدير الجهات الصينية مناخًا جيدًا للتقدم وبسرعة في هذا الملف[٤٨].

وكان وصول الإنقاذ عام١٩٨٩الى الحكم قد أنهى آمال شركة شيفرون الأمريكية في استثمار آمن بعد اشتداد حرب الجنوب، وفي العام ١٩٩٠ وبعد مفاوضات مضنية نجحت الحكومة في إقناعها في التخلي عن منطقة امتيازها بعد أن وضعتها أمام خيارين: إما أن تستأنف الإنتاج في مناطق امتيازها أو أن تبيع وتغادر، إلا أنها رفضت وأظهرت ميلاً للتنازل عن امتيازاتها لشركة غير مملوكة للحكومة السودانية[٤٩]، وقامت في منتصف عام١٩٩٢ببيع استثمارها البالغ مليار دولار لشركة كونكورب (Concorp)[٥٠] بمبلغ قدره ٢٥ مليون دولار، والتي قامت ببيعه في تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٢الشركة ستيت بتروليوم (State) الكندية المملوكة لشريك كندي مسلم من أصول باكستانية فضّل التعامل مع السودان رغم الضغوط التي واجهتها شركته، وبذلك تجاوز السودان واحدة من أهم معوقات التعاون في قطاع النفط ليس مع الشركات الصينية فحسب، بل مع الشركات الأجنبية بشكل عام بعد أن استطاع وزير الطاقة صلاح كرار أن يصل إلى حل للنزاع بين الحكومة وشركة كونكورب والذي امتد طوال المدة من١٩٩١-١٩٩٣[٥١].

وسمح الاستقرار النسبي آنذاك لشركة ستيت بتروليوم في البدء في العمل وتنشيط الآبار المكتشفة ونجحت لاحقا في٢٥حزيران/ يونيو١٩٩٦ في إنتاج النفط بكميات تقارب٢٠ألف برميل في اليوم في وقت كانت الخرطوم تحاور فيه الصينيين للعمل بدلاً عن الشركات الأمريكية المنسحبة أو المتوقفة عن العمل في البلاد [٥٢] لذا تحركت الحكومة الصينية سريعًا لملء الفراغ الناجم عن انسحاب الشركات الأمريكية وسعت لأن تحظى شركاتها بالاستثمارات النفطية وقامت بأرسال وزير الخارجية الصيني تشيان تشي شن وعلى رأس وفد كبير ضم عشرين شركة إلى السودان في كانون الثاني/ يناير١٩٩٤، وكان لهذه الزيارة صداها السياسي لأنها جاءت أثر تصنيف الولايات المتحدة للسودان كدولة راعية (للإرهاب)، فضلاً عن صدها الاقتصادي إذ تم فيها الإعلان الرسمي بقبول الصين المشاركة في الصناعة النفطية، ولتنظيم ذلك وُقّع الطرفين مذكرة تفاهم بينهما أكدت استعداد الصين للتعاون في عمليات التنقيب والإنتاج، وفي نهاية عام١٩٩٤ أقرّت اللجنة الوزارية المشتركة الدخول في مرحلة التنفيذ الفعلي وفق اتفاقية وقعت في حزيران/يونيو١٩٩٥، ووصلت الجهود ذروتها أثناء زيارة الرئيس البشير للصين في٢٤-٢٩ أيلول / سبتمبر١٩٩٥، بالاتفاق على إنشاء شركة سودانية - صينية للحفر، وتوقيع اتفاقية قسمة الإنتاج وبذلك دخلت الصين كشريك أساسي ما مكنها من الفوز بالاستثمارات وغدا التقارب السوداني- الصيني المثال الأهم في حلقة الارتباط الصيني الأفريقي والنفعية المتبادلة بينهما[٥٣].

عزز السودان توجهه بعيدًا عن الشركات الأمريكية بالدعوة لاثنتي عشرة شركة عالمية لزيارة الخرطوم، وتمكن من الاتفاق مع بعضها على تكوين تحالف نفطي الذي تقدمته الشركة الوطنية الصينية في عام١٩٩٥، بما نسبته٤٠%، وحصلت شركة بتروناس (Petronas) الماليزية بما نسبته ٣٠%، وشركة استيت الكندية بما نسبته ٢٥%، وحصلت شركة سودابت (Sudapet) السودانية على ما نسبته٥%، وأطلق في عام١٩٩٧على هذا التحالف تسمية: شركة (النيل الكبرى لعمليات البترول) (GNPOC) كشركة وطنية تسهم بعمليات التنقيب والإنتاج[٥٤].

وكانت الشركة الصينية لهندسة إنشاءات البترول (CPECC) التابعة للشركة الوطنية الصينية قد فازت في آذار/ مارس ١٩٩٨بعقد لتنفيذ خط أنابيب بطول١٦١٠كم لنقل النفط من مناطق الإنتاج إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر وسط منافسة حادة اشتركت فيها٣٠ شركة عالمية غير أمريكية، والذي عد أضخم مشروع تنفّذه الصين في قطاع النفط في الخارج آنذاك، ووصفته صحفها بأنه"**.. أكبر صفقة في قطاع النفط في تاريخ الأمة الصينية..**"، واكتمل إنشائه في نيسان/أبريل١٩٩٩ [٥٥]، ويوضح الجدول الآتي التحالفات النفطية التي حصلت على امتيازات التنقيب ونسب حصصهم وأماكن تواجدهم في السودان بين عامي ١٩٩٥-٢٠٠٣.

الجدول رقم (١)

التحالفات النفطية وامتيازات التنقيب وعدد الآبار والاحتياطي المقدر وأماكن تواجدهم بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣(*)

الشركات	اسم التحالف (الكونسورتيوم)	المربعات(**) وأماكن تواجدهم	عدد الآبار	الاحتياطي المقدر مليار برميل	تاريخ الامتياز
تجمع الشركات: الشركة الصينية (CNPC)وشركة سودابت السودانية	(CNPCIS)	٦ منطقة الفولة	٠	٠	١٩٩٥وعدل الاتفاق عام ٢٠٠٢
تجمع الشركات: الشركة الصينية(CNPC) وشركة بتروناس الماليزية وشركة ستيت بتروليوم الكندية وشركة سودابت السودانية	(GNPOC)	١ و ٢ و ٤ غرب و جنوب السودان في: الوحدة ، هجليج ، توما الجنوبية ، النار ، الطور ، مونقا ، يامبيو ودفرة.	١٦٣	٢,١١	١٩٩٦
تجمع الشركات: شركة بتروناس الماليزية والشركة الهندية (ONGC) والشركة السودانية سودابت	(WNPOC)	A٥ الجنوب منطقة سارجاس	٠	٠,٢٥٠	١٩٩٦
تجمع الشركات: شركة بتروناس الماليزية والشركة لندين السويدية والشركة الهندية (ONGC) وشركة سودابت السودانية	(WNIPOC)	B٥ الجنوب	٠	٠	١٩٩٧
تجمع الشركات: الشركة الصينية(CNPC) وشركة بتروناس الماليزية والشركة سينوبيك الثاني والشركة الإماراتية	(Petrodar)	٣و٧ حوض ملوط و فلوج في كل من ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض	٨٨	٣,٥	٢٠٠٠- ٢٠٠٣

*- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على معطيات الجزولي، البترول في السودان...،المصدر السابق

**- نقصد بالمربعات الأماكن المحددة لكل تجمع تنقيبي عن النفط (الكونسورتيوم) في السودان

رافق النشاط الفني والاقتصادي في مجال النفط بين البلدين عمل سياسي ودبلوماسي نشط، تبادل فيها الزيارات كبار المسؤولين، ولاسيما الرئيس البشير الذي قام بزيارات عديدة إلى الصين لحث حكومتها على المزيد من الشراكات وتقديم التطمينات وتقديم كامل الدعم لشركاتها في تعاونها الاقتصادي، كما انتهز احتفالات حكومته بالذكرى العاشرة للوصول إلى سدة الحكم ليعبّر عن امتنانه للصين قائلاً: "..حاولت القوى الغربية والأجنبية عرقلة تطور قطاع الطاقة..، ولكن التعاون الصيني -السوداني نجح في استخراج النفط.."[٥٦].

وبدأت أول عمليات تحميل النفط في يوم الاثنين٣٠ آب/ أغسطس١٩٩٩ في الباخرة ثيوتيكوس الراسية في ميناء بشائر والتي غادرته إلى سنغافورة في اليوم التالي الأول من ايلول/سبتمبر١٩٩٩ محملة بما يقارب٦١٥ ألف برميل من مزيج النيل، وشرعت وزارة الطاقة بتوسيع عمليات التنقيب وقامت في١١تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٠بتوقيع تحالف نفطي باسم شركة بترودار(Petro–Dar) حصلت فيه الشركة الوطنية الصينية على ما نسبة ٢٣% وشركة الخليج على ما نسبته ٤٦% وشركة ملوط الكندية على ما نسبته ٤٦% وشركة سودابت على ما نسبته ٨% وشركة ثاني الإماراتية على ما نسبته٢٣%، وفي عام ٢٠٠٣ انضمت كل من شركتي بتروناس الماليزية وسينوبيك (Sinopec) الصينية إلى التحالف النفطي (بترودار) للتنقيب في ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض، وقعت اتفاقية أخرى لتطوير المربع (A٥) في منطقة السدود، ساهمت فيه: شركة لوندين السويدية بما نسبته ٣٧'٤٠%، وشركة (OMV) النمساوية بما نسبته ١٣'٢٦%، وشركة بتروناس بما نسبته ٥٠'٢٨% وشركة سودابت بما نسبته ٥%، وأعقب ذلك بيع شركة ثاني الإماراتية ما نسبته ١٨% من أسهمها لصالح الشركة الوطنية الصينية لتصبح حصتها في هذا التحالف بما نسبته ٤١% ونتج عن التوسع إنتاج النفط تحسن في الاقتصاد وارتفاعًا للناتج المحلي بنسبة ٦%[٥٧].

تخوفت الإدارة الأمريكية من التمدد الصيني ومن الوفرة المالية التي أمنتها عائدات النفط لحكومة السودان ذات التوجه الإسلامي والتي تواجه تمردًا جنوبيًا نصرانيًا مدعومًا من الغرب، علاوة على توجهها شبه الكلي نحو الصين التي وفرت لها التكنولوجيا والتمويل والسلاح الذي تحتاجه في مواجهة المتمردين[٥٨]، وحاولت واشنطن احتواء ذلك بتغير سياستها التي انتهجتها في تسعينيات القرن الماضي والقائمة على عرقلة جهود تطوير إنتاجه النفطي والحيلولة دون الاستفادة منه عبر فرض عقوبات في مجلس الأمن يكون فيها الحظر على النفط والعقوبات على الشركات المتعاملة معه أول بند فيها[٥٩]، كما قدمت الدعم لمتمردي الجنوب في السودان وخارجه وضغطت على الحكومة لإبرام اتفاق سلام معهم وأيدت خطة الإيغاد (الهيئة الحكومية للتنمية في الشرق الأفريقي) التي تنص على حق الجنوب في تقرير مصيرهم عبر استفتاء شعبي، وذلك بهدف الضغط على السودان وتطويق توجهاته السابقة البعيدة عن نهجها والتي تسببت بأقصاء شركاتها في

الوقت الذي استفادت منه دول وشركات أخرى منافسة أو غير متوافقة مع توجهاتها، ولاسيما الصين[٦٠].

وبذلك أصبح إنتاج وتصدير النفط سببًا لتدويل أزمات السودان، بدخول أهم لاعبين دوليين إلى أراضيه: الصين التي استخرجت وصدرت وساهمت في إنتاجه، والولايات المتحدة التي نقبت وشخصت وجوده ولم تستفد منه وسارعت إلى قراءة فداحة تأثير تصديره في أحداث تحول استراتيجي في موازين القوى المتصارعة فيه لصالح الخرطوم التي ساعدها تضاعف الإنفاق العسكري بعد سنتين من بدء الإنتاج النفطي، ما أدى إلى حدوث فجوة في التوازن الاستراتيجي بين الحكومة والمعارضة التي غدت عاجزة عن تحقيق نصر عسكري بل باتت ضئيلة اكثر من أي وقت مضى وبوتيرة متزايدة، ووجد قادتها أن التفاوض مع الخرطوم وتحت مضلّة الدعم الخارجي افضل ويضمن لهم تحقيق مصالحهم[٦١].

وبدأت الإدارة الأمريكية تعد النفوذ الصيني بمثابة حافز للاجتهاد في سعيها لإقناع القادة الأفارقة بالعمل المشترك معها[٦٢]، وهو ما استدعى إجراء تقيمًا سريعًا لسياستها، تجاه القارة الأفريقية بعامة والسودان بخاصة في مسعى منها لاحتواء توسع النفوذ الصيني وغيره واتخاذ سلسلة من الإجراءات كان من بينها عدم عرقلة الجهود الرامية في مجلس الأمن إلى رفع العقوبات الدولية الصادرة ضده منذ عام ١٩٩٦ تعبيرًا عن تقديرها للتعاون السوداني الأمني معها في مجال مكافحة ما يسمى بـ(الإرهاب) وحتى قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١[٦٣]،كما عملت على إزالة العقبات أمام الشركات الأمريكية لكي تعاود نشاطها النفطي فيه[٦٤].

وبذلك أصبح النفط عنصرًا أساسيًا للسودان في خلق شراكات خارجية تكاملية مع الدول المستثمرة أو شركات الإنتاج ولاسيما الصين، في الوقت الذي استشعرت فيه واشنطن خطورة تصديره النفط على مصالحها ووجدت أن الفرصة مواتية لأن تنخرط بفعالية وبالتعاون مع بعض القوى الأوربية لإنهاء الحرب الأهلية فيه لإدراكها خطورة تجاهل تأثيرات الإفرازات الناتجة عن اختلال موازين القوى لصالح النظام واستمرار الحرب هناك[٦٥]، والمفارقة أن الصين لم تجد في المساعي الأمريكية لفرض تسوية في السودان ما يثير قلقها على مصالحها، خاصةً وأن واشنطن تجنبت مضايقة شركاتها العاملة في الصناعة النفطية في أسواق الأسهم على غرار ما فعلته مع شركات دول أخرى، لإدراك الإدارة الأمريكية القدرات المحدودة للشركات النفطية الصينية في السودان وأفريقيا بالقياس إلى الشركات العالمية والأمريكية منها، إذ لا تتعدى قدرتها على ما نسبته (٣%) من قدرة الشركات كأكسن موبل أو بترش بتريوم لافتقارها إلى التقنيات المتطورة التي تحتكرها هذه الشركات، كما أن نجاح المساعي الأمريكية من شأنه أن يحقق استقرار يضمن لبكين الاستفادة من استثماراتها باستمرار تدفق النفط دون عوائق، وقد بات يشكل لها مصدرا مهما من مصادر الطاقة[٦٦].

ولتحسين علاقتها بالسودان، اعتمدت واشنطن سياسة إرسال المبعوثين الرئاسيين، وكان من بينهم السيناتور السابق جون دانفورث (John Dan forth) الذي أعلن عن تعينه في٦ أيلول/ سبتمبر٢٠٠١ أكد في تقريره الصادر عام٢٠٠١ امتلاك السودان احتياطًا نفطيًا هائلاً، وأن تحقيق السلام يسهم بشكل كبير في إقبال الشركات والمستثمرين عليه، ودعا إلى ضرورة اعتماد مبدأ التوزيع العادل وتقاسم الثروة كأساس للمباحثات بين الفرقاء، واعتماد كل الوسائل المتاحة لمعالجة أوضاعه الداخلية المضطربة نتيجة لتفجر تمردات في مناطق شرق ووسط وغرب البلاد[٦٧] وكان أخطرها التمرد في دارفور عام ٢٠٠٣[٦٨]، كما عطلت تشريعًا أقره الكونجرس يحظر تسجيل الشركات الأمريكية في البورصة اذا شاركت في التنقيب عن النفط في محاولة منها لتشجيع تلك الشركات على العمل هناك[٦٩].

وفي المقابل دفع التنافس الأمريكي -الصيني، الأخيرة إلى تأكيد دورها وموقفها الاستراتيجي في الدفاع عن مصالحها، وكثيرًا ما أكد مسؤوليها على مواصلة نهجها وتنسيقها مع السودان ومع المجتمع الدولي فيما يخص أزماته الداخلية، ومنها ازمتي الجنوب ودارفور، وأنها على استعداد دائم لتعزيز علاقة معه على أساس الاحترام وتبادل المنفعة وهددت في أكثر من مناسبة باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لتعطيل أي قرار يصدر ضده وشكلت بذلك حائط الصد الأساسي ضد أي قرار دولي يمكن أن يؤذيه[٧٠]، ومن ثم يهدد استثماراتها النفطية والتي كانت قد بلغت في عام٢٠٠٣، نحو٣٫٥ مليار دولار أمريكي احتل السودان المرتبة السادسة عالميًا في ترتيب الدول التي وردت النفط للصين عام ٢٠٠٣ بعد كل من السعودية وإيران وعمان وأنغولا واليمن بتصدير٦٫٩% من نسبة الاستيرادات النفطية الصينية العالمية[٧١].

وهو ما دفع حكومة السودان للإعراب عن امتنانها للصين ومواصلة التمسك بسياستها القائمة على توسيع التعاون بين البلدين، ولغرض تنسيق ذلك تبادل الخبراء الصينيون والسودانيون الزيارات في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣، وتكررت الزيارات لاحقا في عام ٢٠٠٥، ثم أعيدت الاتصالات وعلى اعلى المستويات في نيسان/ أبريل عام٢٠٠٧، وتمخض عن مجمل هذه الاتصالات إقدام الصين على تجهيزه بأسلحة ومعدات مختلفة كان من أهمها تجهيزه بـ(١٢ طائرات نوع Shenyang المقاتلة مع٦ طائـرات(F7 التـــــي هـــــي نسخة مـــــن طـــــائرة (MiG-21) الروسية، واستخدام مطارات شركة النفط الوطنية الصينية للطيران المروحي السوداني الذي يستخدم طائرات مروحية صينية الصنع، وعلق نائب وزير الخارجية الصيني (Zhou Wenzhong) على سؤال حول موقف الصين من ذلك بقوله: "..العمل عمل، علينا التفريق بين السياسة والعمل، وما يحدث في السودان شأن داخلي لا سلطان لنا عليه.." [٧٢].

وكان السودان ينفق سنويا ما يزيد على ما نسبته٨٠% من وارداته النفطية على شراء الأسلحة، وتعد الصين البائع الأساسي والمهم للأسلحة وتقنيات صناعة وإنتاج المعدات العسكرية لحكومة السودان التي استغلت عدم اكتراث الصين للانتقادات الدولية لها- والتي عدت صادراتها العسكرية والمقدرة بمليار دولار سنويًا تسهم في إذكاء العنف واستمرار الحرب- وتمكنت من عقد اتفاقية معها لبناء ثلاث مصانع لصنع الأسلحة حول الخرطوم، وكانت التقارير الصحفية الدولية قد قدمت وثائق تتهم فيها الصين بالتورط في الحرب الدائرة في دارفور لوجود أسلحتها ومعداتها العسكرية هناك، فضلاً عن تدريب الطيارين السودانيين على الطائرات المقاتلة الصينية التي استخدمت لقمع التمرد في دارفور[٧٣]، وعدت مساهمتها تلك خرق واضح لهذا الالتزام الذي أقرته الأمم المتحدة في آذار/ مارس ٢٠٠٥ والذي أقر حظر تام على بيع الأسلحة للسودان[٧٤].

ومع ذلك فأن التقارب السوداني الصيني غدا المثال الأهم في إطار العلاقات الصينية الأفريقية القائمة على تبادل المنفعة بينهما، وشهد عام٢٠٠٤ ذروة مساهمة شركات النفط الصينية في السودان إثر أعلنها عن عدد من المشاريع فيه، وبلغت مجموع الفرق الصينية العاملة في حقول النفط السوداني ٢٠ فرقة من أصل ٣٨ فرقة صينية في العالم بنهاية عام٢٠٠٤[٧٥].

عد السودان الموقف الصيني المؤيد له في مواجهة أزماته الداخلية حافزًا مهمًا في التحرك لاستثمار النفط بعيدًا عن الشركات الأمريكية أو المرتبطة معها، وقام أيضًا بمنح امتيازات التنقيب لشركات أخرى غير صينية، ولتعزيز ذلك أُقر في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ خطة وزارة الطاقة الرامية إلى رفع الإنتاج إلى٢٧٠-٣٠٠الف برميل في اليوم بنهاية عام٢٠٠٣، ولتحقيق ذلك عقدت مجموعة من التحالفات كان من أهمها التحالف النفطي مع شركة بنتروناس الماليزية وشركة سودابيت وشركة هاي تك السودانيتان، والآخر مع شركة سودابيت وشركة ظافر الباكستانية في العام نفسه، في الوقت الذي غضت الإدارة الأمريكية وفي اطار مسعاها لتحسين علاقاتها وتغيير مواقفها، الطرف عن مسعى السودان للتعاقد مع شركة كليفدن السويسرية، المملوكة لفريدهلم ارونات الأميركي من أصل تركي لتنقيب في ولاية جنوب دارفور وولاية شمال بحر الغزال[٧٦]. ويوضح الجدول الآتي هذه التحالفات والشركات العاملة في إنتاج النفط وحصصهم وأماكن تواجد مربعات الإنتاج في عام ٢٠٠٣ وما بعده:

الجدول رقم (٢)

شركات التحالف النفطي التي حصلت على امتيازات التنقيب وحصصهم وأماكن تواجدهم عام ٢٠٠٣(*)

الشركات	رمز التحالف (الكونسورتيوم)	المربعات وأماكن تواجدهم	نسب حصة كل شركة وحسب الترتيب	تاريخ الامتياز
تجمع الشركات: بتروناس الماليزية وسودابيت السودانية وهاي تك السودانية	(WNPOC)	٨ دار فور وبحر الغزال	%٧٧، %١٥، %٨	٢٠٠٣
تجمع الشركات: شركة ظافر الباكستانية شركة سودابيت السودانية	(Sudapak)	٩ ولاية نهر النيل مروراً بالخرطوم ووسط الجزيرة	%٨٥ %١٥	٢٠٠٣
تجمع الشركات: كليفدن السويسرية وهاي تك السودانية وسودابيت وشركة ولاية الخرطوم وهجليج	(APCO)	C ولاية الخرطوم وهجليج	%٣٧، %٢٨، %١٧، %١٠، %٨	٣٠٠٣

*-الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الرابع، أيار/مايو ٢٠٠٤.

وكانت الحكومة السودانية كثيرًا ما تلجأ للشركات العالمية غير الصينية للاستثمار في مناطق لم تشهد عمليات تنقيب من قبل مع أنها غالبًا ما تميل لأشراك الشركات العالمية مع الشركات الصينية في هذه

تحالفات على الرغم من أحجام الأخيرة وتفضيلها العمل في استثمارات مضمونة وخالية من المغامرة، وهو ما دفعها للتوسط عند الحكومة الصينية لإقناع الشركة الوطنية الصينية التي كانت لا تشارك في الاستثمارات الجديدة إلا بعد تردد كبير على أن تكون ضمن تحالف يضم مجموعة شركات تضمن فيها نسبة كبيرة ما بين الثلث والنصف من مجموع نسب أسهم المشاركة، في محاولة منها وعلى ما يظهر لتقليل المخاطر[٧٧]، وأظهرت مؤشرات عام ٢٠٠٤ والأعوام اللاحقة نشاطًا كثيفًا في أروقة وزارة الطاقة السودانية لطرح تراخيص تنقيب في مربعات جديدة أمام الشركات الأجنبية من غير الصين، ومنها مربعي التنقيب(A١٢) و(B١٢) الممتدان في شمال وغرب دارفور، والتي فازت بها الشركة الهندية(Reliance)، كما وقعت الحكومة اتفاقية مع شركة الزيت الجنوب أفريقية وشركة سودابت للتنقيب في القطاع (١٤) بالولاية الشمالية[٧٨].

خارطة رقم (١)

تبين المربعات(البلوكات) النفطية والاستثمارات الصينية وخطوط الأنابيب والآبار المنتجة والمحتملة

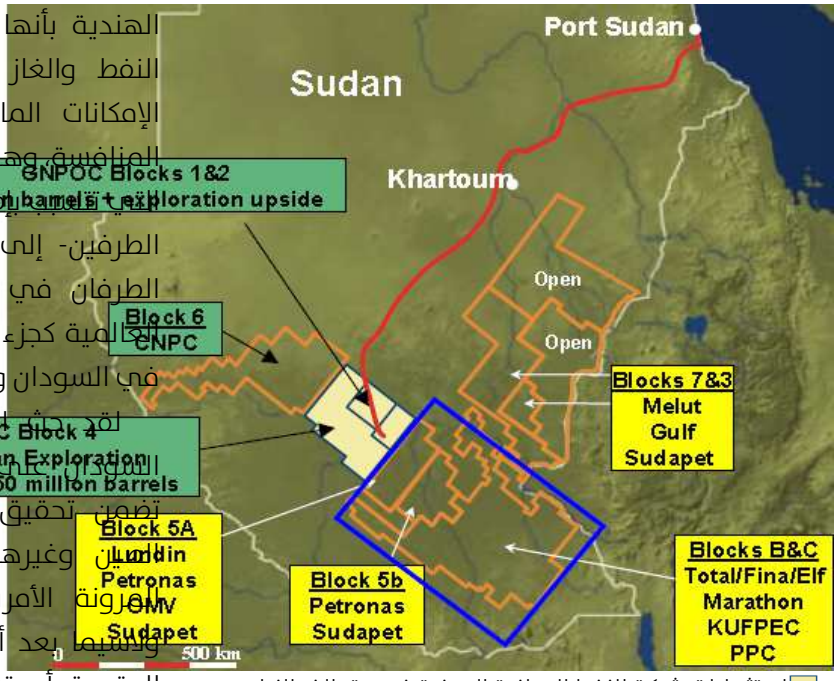

استثمارات شركة النفط الوطنية الصينية ضمن تحالف النيل الأعظم (GNPOC). (▬) خطوط أنابيب نقل النفط

- الخارطة نقلاً عن: Rodgers, SUDAN Projected Oil,op,cit.

وجاء فوز بعض الشركة الهندية بتنفيذ مشاريع نفطية على اثر التقارب السوداني- الهندي، ولاسيما بعد ما أبدت الحكومة الهندية استعدادًا لتقديم القروض الميسرة له ومنها قرض بنك الاستيراد والتصدير الهندي والبالغ ٣٥٠ مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع طاقة في كانون الثاني/ يناير٢٠٠٦، وهو يشير في الوقت نفسه إلى أن الشركات الصينية لم تعد وحدها العاملة في المشاريع النفطية السودانية، والمتابع للنشاط الهندي– الصيني في مناطق مختلفة من العالم، يلحظ تنافسًا كبيرًا بين شركات النفط الصينية والهندية إلى حدٍ أزعج القيادات السياسية في كلا البلدين ودفعهما إلى عقد اتفاق تعاون في قطاع الطاقة على الساحة الدولية بعامة والسودان بخاصة، وذلك خلال زيارة (ماني شانكار آيار) وزير النفط والغاز الطبيعي الهندي إلى الصين في آذار/ مارس٢٠٠٦[٧٩].

وفي حقيقة الأمر إن الشركات الصينية والشركات الهندية كثيرًا ما عملا سوية في أكثر من تحالف نفطي، ولم يشعر المسؤولين السودانيين بوطأة هذا التنافس بين العملاقين الآسيويين على المشاريع المقامة في السودان على عكس مما هو حاصل بينهما على الساحة الدولية، وكثيرًا ما أكدت الحكومة الهندية بأنها ليست في منافسة مع الصين على النفط والغاز السوداني والأفريقي لعدم وجود الإمكانات المادية التي تمكنها من تحقيق هذه المنافسة، وهو ما دفعها إلى تحويل هذه المنافسة- التي كانت ستكلف الطرفين دون أن تحقق مكاسب لكلا الطرفين- إلى نوع من التعاون فيما بينهما بدخل الطرفان في شراكة ضمن مجموعة من الشركات العالمية كجزء من مجموعة أكبر من اتفاقيات الطاقة في السودان وأفريقيا.[٨٠]

لقد جرّ التنافس الدولي على النفط، حكومة السودان على انتهاج سياسة متوازنة وحذرة لكي تضمن تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية مع الصين وغيرها، وعملت أيضًا على الاستفادة من المرونة الأمريكية تجاه قضاياه داخليًا وخارجيًا[٨١]، ولاسيما بعد أن طالب بعض مسؤوليها من الولايات المتحدة أن تساهم بشفافية في توجيه وتشجيع طرفي النزاع على الاجتماع في ماشاكوس بكينيا للعمل على حل الأزمة، وقامت جماعات الضغط النفطية(لوبي شركات النفط الأمريكية)، بالضغط لتخفيف العقوبات المفروضة على السودان لذا سمحت بصفة غير رسمية لشركاتها بالعودة إلى

مناطق امتيازها وممارسة عملها، وبدأت في التدخل المباشر والضغط على الشماليين والجنوبيين للعمل على التوصل لحل مشكلة الجنوب بالتوقيع على اتفاقية مشاكوس عام ٢٠٠٢، ومن ثَمَّ التوقيع الطرفين على إعلان نيروبي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ [٨٢] اللذين حددا الأطر العامة للعلاقة بين طرفي النزاع في الجنوب، ثم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في٩ كانون الثاني/ يناير٢٠٠٥، والتي حظيت بالإشراف الكامل من البيت الأبيض، وكان من أهم بنودها تأكيد حق تقرير المصير -أي الانفصال- الذي أعلن عنه في ٩ تموز/ يوليو٢٠١١ مع ضمان قسمة الثروة فيما بينهما، ومنح الحركة الشعبية الجنوبية السيطرة الكاملة على النفط هناك بعد الإعلان عن رفع الحظر عن الشركات الأمريكية للعمل فيه عام ٢٠٠٦[٨٣].

وبذلك ضمنت الولايات المتحدة نفط الجنوب لشركاتها أو المحسوبة عليه، وكانت هذه الشركات تتحين حدوث الانفصال للحصول على فرصتها في التنقيب عن النفط في الجنوب من جهة، واستثمار أراضيه المليئة بالثروات المعدنية والزراعية من جهة ثانية، بعدما حرمتها من ذلك العقوبات المفروضة على السودان، ومما سهل لها ذلك إقدام حكومة الجنوب بعد الانفصال على تغيير العديد من الشركات الآسيوية العاملة هناك بشركات أميركية، ولاسيما في منطقة أبيي التي تنتج ما نسبته ٧٠% من إنتاج النفط في السودان[٨٤].

وبدأت حكومة السودان بعد توقيع اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ تجري مباحثات مع شركات عالمية منها المباحثات التي أجراها وزير الطاقة عوض أحمد الجاز في ٢٨ أيار/ مايو٢٠٠٥ مجموعة شركات (SKM) العالمية التي لها مكاتب في الولايات المتحدة، والعاملة في مجال النفط والتي أبدت رغبتها للاستثمار بعد عقد اتفاقية السلام بما وفرته من نسب عالية من الأمان في السودان أعلى بكثير من بعض الدول الأفريقية الأخرى[٨٥].

ويبدو أن احتدام المنافسة الدولية وميل الشركات الصينية للعمل في المناطق النفطية المضمونة دفعها لخفض مشاركتها في جولات التراخيص النفطية آنذاك، وكثيرًا ما حاولت الحكومة إقناع هذه الشركات للمشاركة في جولات جديدة، وما كانت زيارات مسؤولي البلدين (السودان والصين) المتكررة إلا محاولة لتجاوز وتذليل الصعوبات التي تحد من مشاركة الشركات الصينية التي كانت تعتذر عن المشاركة، ولعل ذلك بدواعي سياسية للحكومة الصينية لمكاسب تبتغي تحقيقها، ولاسيما وأن الاستثمار الصيني في أفريقيا يوفر لها تدفق آمن من النفط، وكذلك الحصول عليه بالمشاركة مع الدول الأفريقية المنتجة وبأسعار تفضيلية، باستثناء السودان الذي بحث اكثر من مرة عن شروط أخرى وتجديد العقود السابقة بما يضمن نصيبه في هذه العقود[٨٦].

وكان السودان كثيرًا ما يلجأ لعقد تحالفات نفطية مع شركات دول أخرى كالشركات الهندية والشركات الرومانية والشركات الجزائرية للاستثمار في بعض الحقول في محاولة منه لسد النقص في أحجام تلك الشركات عن المشاركة من جهة، وربما محاولة منه للتقليل من الضغط الذي قد تتعرض له من الصين فيما لو ذهبت الاستثمارات كلها لشركاتها أو لعله محاولة منه للالتفاف على العقوبات الدولية والحصار الأمريكي عبر إشراك شركات مقربة منها وللغرب كما هو الحال مع بعض الشركات الباكستانية والماليزية والشركات اليابانية أو الأفريقية من الجنوب أفريقيا ونيجريا، ومع ذلك فقد بلغت واردات الصين من نفط السودان مانسبته٥٠% من وارداتها الخارجية، والتي تعادل ما نسبته ٦٥% من صادرات السودان النفطية إلى العالم عام ٢٠٠٦[٨٧].

وكانت زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو للسودان في شباط/ فبراير٢٠٠٧ قد جاءت في سياق التأكيد على الشراكة السودانية– الصينية، وتعزيز مساعي السودان في إقناع شركاتها العازفة عن العمل في مربعات جديدة، ومنها المشاركة في جولات التراخيص للتنقيب في المربع (١٣) والذي استدعى بذل جهود سودانية مضنية استمرت أشهر عديدة حتى أفلحت حكومة السودان في تموز/ يوليو عام ٢٠٠٧ في إقناعها للمساهمة في تشكيل تحالف نفطي باسم شركة (كورال لعمليات البترول) استحوذت فيه الشركة الوطنية الصينية(CNPC)على نسبة٤٠% [٨٨]، وشهد عام ٢٠٠٧ أيضًا نجاح الحكومة في إقناع تحالف بتروادر النفطي الذي تمتلك الشركات الصينية ما نسبته ٤٧% من حصتها المكونة من ما نسبته ٦% لشرك (SINOPEC)[٨٩] وما نسبته٤١% للشركة الوطنية الصينية(CNPC)، في إكمال مرافق الشركة التخزينية في مربع (٧/٣)،بهدف رفع حجم الإنتاج النفطي[٩٠].

وجاءت زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو للسودان أيضًا في اطار مسعى الصين لحث الرئيس البشير على إبداء شيء من المرونة في ما يتعلق بأزماتها وحوارها مع المجتمع الدولي، مع التأكيد على استمرار الدعم الصيني للسودان في المحافل الدولية

لضمان تحقيق ذلك، مع تقديم كل المساعدات التكتيكية للغرب لغرض إقناع السودان بذلك، في إشارة للضغوط الدولية والأمريكية التي واجهتها الصين آنذاك، فضلاً عن سعيها لتجنب المصادمة أو المواجهة مع الولايات المتحدة ، ولتضمن عدم تدخلها في شؤونها الداخلية، وديمومة تدفق التجارة المتبادلة بين البلدين، وكانت الإدارة الصينية تدرك أن نموها الاقتصادي والعسكري هو ما تخشاه الولايات المتحدة البعيدة جغرافيًا عنها، فالقوة تعني تمدد النفوذ الصيني إقليميًا وعالميًا، لذلك يدخل نفط السودان وغيره في دائرة النزاع الصيني - الأمريكي، إلا أن الصين لا تريد الدخول في صراع مع أمريكا بسبب السودان وغيره في أفريقيا[٩١]، ووجدت أن من الأفضل لها أن تعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة حول توفير مصادر الطاقة لا أن تعمل لوحدها في العالم[٩٢].

ولعل ما سبق يظهر حقيقية ما تشهده دارفور من حرب يغذيها لاعبان أساسيان, ألا وهما الصين والولايات المتحدة اثر انسحاب التنافس الاقتصادي بينهما إلى صلب أزمات السودان، ففيانيسان/ أبريل٢٠٠٧وقف لورانس روسين رئيس (الائتلاف الأمريكي انقذوا دارفور) ليلقي بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي والتي أكد فيها على أن الجهود الدبلوماسية أثبتت فشلها في التعامل مع حكومة السودان التي اتهمها بتحدي المجتمع الدولي، وتهاجم دارفور بجيوشها وطائراتها وندد في شهادته هذه بالصين وحرض على معاقبتها، وأضاف روسين قائلا: ".. إن لها علاقات متشابكة مع السودان.. في المجال الاقتصادي والعسكري والسياسي.. إنها أكبر مستثمر في مجال الصناعات النفطية فيه.، ولا يجب أن يخدعنا الصينيون بمقولة أنهم يتبعون دبلوماسية هادئة، إن ما تفعله الصين خطأ، ويتعين علينا أن نجبرها على فعل الصواب، وأعتقد أن دورة بكين الأولمبية لعام ٢٠٠٨ لها أهميتها في هذا الصدد.. وان على المجتمع الدولي أن يهددها بمقاطعة الدورة هذه.."[٩٣].

ونتيجة لمواقفها السابقة تعرضت الصين لضغوطات أمريكية كبيرة، كان منها الحملة الإعلامية التي عدت دورة الألعاب الأولمبية المقامة في الصين عام ٢٠٠٨ (بالألعاب الأولمبية والإبادة الجماعية genocide Olympics)[٩٤]، وذلك بسب دعمها للسودان في مواجهة تمرد دارفور، ويصب في اتجاه الضغط على السودان والصين في آن واحد إعلان الرئيس جورج بوش الابن في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٧عن تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان مبررًا ذلك بامتناع النظام عن وقف العنف الدائر في إقليم دارفور، قائلاً: ".. إن على العالم.. وضع حد لهذه الأعمال، وإدانة الرئيس البشير الذي دأب على ... عرقلة جهود وقف أعمال القتل في دارفور.."[٩٥].

وعلى ذلك غيرت الصين من موقفها تجاه أزمة دارفور، وضغطت على الحكومة السودانية لكي تقبل بقوات حفظ السلام هناك، لكي ترفع عنها الحملة الإعلامية الأمريكية حول الألعاب الأولمبية في بكين وترفع عنها تهمة المشاركة بالإبادة الجماعية، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو جيان تشاو في وقت لاحق أن الصين ستزيد وجود قواتها لحفظ السلام في دارفور, في مسعًا منها لتخفيف الأزمة الإنسانية في دارفور، وقال أيضًا: "..ندعو باستمرار إلى الالتزام باستراتيجية المسارين التي تقضي بتحقيق التوازن بين عملية حفظ السلام والعملية السياسية.., والقائمة على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية، كما يجب حث الأطراف ذات الصلة على الإسراع في الانضمام إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقات سياسية في وقت مبكر.." [٩٦].

وتوجهت فيما بعد نحو تحسين العلاقة مع الجنوبين وفتح قنصلية لها في جوبا وحث السودان على الموافقة على الاستفتاء وقبول نتائجه والعمل على المحافظة على مصالحها النفطية هناك[٩٧]، وهو ما أثنى علية المبعوث الأمريكي للسودان الذي عد الموقف الصيني يتحسن شيئا فشيئا وعلق عليه بالقول: ".. الصين في رأي متعاونة جدًا، ومستوى التنسيق والتعاون يتحسنان كل شهر.."[٩٨]، وسارعت بكين للتحذير فيما يتعلق باتهام الرئيس البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور،[٩٩] وعلى لسان وانغ غوانجيا ممثلها لدى الأمم المتحدة، والذي حذر من خطورة إصدار مذكرة توقيف بحقه, عادًا أن إجراء كهذا".. يعرض للخطر عملية السلام الهشة أصلا في دارفور.." [١٠٠].

والحق أن إقليم دارفور يمثل منطقة محورية في هذا الصراع، ذلك بأن الذي يسيطر عليه لن يهيمن على نفط هذا الإقليم فقط، وإنما على نفط تشاد كذلك، ومن هنا كان سعي الصين إلى التواجد في المنطقة بغية الحصول على نصيب وافر من نفط كل من تشاد ودارفور، ويبدو الأمر وكأننا بصدد منافسة خفية حقيقية بين الولايات المتحدة والصين على مصادر النفط الهائلة في السودان وما جاوره وعدت سلسلة التدخلات الأمريكية في السودان أوضح دلالة على

التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو أفريقيا، والتي بدأت باتفاق السلام فيه وتعقب التطورات في دارفور التي تصف ما يجري فيها تطهير عرقي وإبادة جماعية، وممارسة الضغوط الأمريكية عليه للتعاون من أجل إيجاد حل لها، غير أن هناك ما يؤكد الدوافع النفطية في الاهتمام الأمريكي بدارفور التي تشكل- بموقعها المحاذي لبحيرة نفطية تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون - صمَّام أمان لتدفق النفط المستخرج من هذه المنطقة، وتمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق حدودًا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وأفريقيا الوسطى لذلك تدافعت الولايات المتحدة للضغط على السودان لكي لا يؤدي الوضع المتردي في دارفور إلى زعزعة استقرار المنطقة وتهديد تدفق النفط، ولاسيما من تشاد[١٠١]، وهو ما أفصح عنه الرئيس البشير في اكثر من منسابة، مشددًا على أن النفط هو أحد أبرز العوامل المحركة للسلوك الأمريكي المعادي لنظام في السودان، وحاول الرئيس البشير ثني الأمريكان عن مواقفهم تلك بالإعراب عن عدم ممانعته".. مشاركتهم في هذه الخيرات، ولكننا لا نريد أن يستحوذوا عليها بالكامل.."[١٠٢].

على أية حال، ترتب على المواقف الصينية السابقة المؤيدة للسودان ارتفاع واضح في معدلات استيرادات الصين من النفط السوداني الى٥٠٠’١٠مليون طن في عام ٢٠٠٨، وبرر السودان ذلك إلى حرص الصين على شراء حصته النفطية، فضلاً عن حصص شركاتها، بعد أن كانت تذهب لليابان وسنغافورة قبل دخول الصين في تلك المناقصات، وهكذا ترتب على الشراكة السودانية- الصينية، تحول السودان إلى دولة منتجة للنفط وقادرة على تصدير مابين٤٥٠ -٤٨٠ألف برميل من النفط يوميًا، وفقًا للإحصاءات عام ٢٠٠٩.[١٠٣]

وكان هناك تفاؤل لدى السودان بإمكانية إنتاج٧٠٠ ألف برميل في اليوم في نهاية العام نفسه، إلا أنه لم يتحقق لأسباب عديدة ومنها الخلاف الناشب بين طرفي الحكم، واحتمالات انفصال الجنوب، فضلاً عن اشتداد الأزمات في مناطق أخرى في البلاد والتي عرقلة المشاريع النفطية وحالة دون تحقيق الأمنيات في التصديرات المليونية [١٠٤]، لقد تحققت الإنجازات السابقة بفعل المساهمات الصينية في التحالفات النفطية وبشكل لافت، وحرص كلا الطرفين على الإعلان عن إدامة وتعزيز العلاقات بينهما، ومنها التصريحات بمناسبة الاحتفال بالذكرى٥٠ لإقامة العلاقات بينهما في شباط/فبراير عام٢٠٠٩، والتي شدد فيها رئيس الصين هو جين تاو للرئيس السوداني عمر البشير على أن".. بكين ستتبع دائماً سياسة ودية تجاه السودان، وأيا كان التغيير في الوضع الدولي أو الداخلي..، فإن هذه السياسة لن تتغير.." [١٠٥].

وأبدت رغبة في تطوير العلاقات الودية مع كلا الطرفين، وتعهدت بزيادة التعاون التجاري والاقتصادي والمالي في الشمال والجنوب على حد سواء، وأبلغت ذلك للرئيس البشير الذي زارها قبل عشرة أيام فقط من إعلان استقلال الجنوب في٩ تموز/ يوليو ٢٠١١[١٠٦]، لاعتقادها أن الانفصال لم يؤثر على استثماراتها الضخمة التي عادت عليها بالمنفعة الكبيرة، وهو ما قلل من المخاطر بالنسبة لشركاتها العاملة في السودان والتي ستعيد وضعها بعد انفصال الجنوب[١٠٧].

إلا أن العلاقات بين البلدين تأثرت كثيرًا بعد ظهور مؤشرات تؤكد انفصال الجنوب، ولاسيما في مجال النفط، وكانت الصين قد تحركت بسرعة تجاه الجنوب وافتتحت في عام ٢٠٠٨ قنصلية لها في جوبا التي استقبلت لاحقًا وفدًا من الصين، وتعهدت حكومة الجنوب أثناء اللقاء على احترام العقود النفطية مع الشركات الصينية التي أبرمها السودان أثناء الحرب الأهلية، كما توجه الاستثمار الصيني بعد ذلك توجهًا جديدًا في التعامل مع دولتي السودان بعد الانفصال، ولاسيما وأن حقوق السيطرة على المواقع النفطية شكلت محورًا لخلاف كبير بين الشمال والجنوب الذي ينتج ما نسبته٨٠% من النفط، إلا أن جميع منشآت تصدير النفط تقع في الشمال[١٠٨]، وهوما أوجب على الشركات الصينية التي تملك ما نسبته٤٠% من منشآت النفط أن تعيد توقيع اتفاقيات جديدة مع حكومتي الشمال والجنوب، وأعربت الصين أثناء زيارة الرئيس البشير لها عام٢٠١٠ عن سعيها لأن تلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز السلام والمصالحة في السودان ودفع تنفيذ اتفاقية السلام الشامل قدمًا ووقف العنف وحل المسائل العالقة في شأن اتفاقية نيفاشا، وكان هذا الموقف صدى لما جاء في استراتيجية أوباما الخاصة، والتي أكد فيها حمل اللاعبين الدوليين على تنفيذ اتفاقية السلام ووقف العنف هناك.[١٠٩]

ومن جانب آخر، استشعر السودان دور الولايات المتحدة في المفاوضات حول مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب، والتي كان من أهم نتائجها الإعلان عن الرفع الجزئي للعقوبات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٠، وتخفيض الحظر على تصدير المعدات والخدمات الزراعية، والإعلان عن دخول ٦ شركات

أمريكية للعمل في هذا المجال، وكانت الإدارة الأمريكية قد أصرت على ضرورة إبقاء السودان على علاقات ودية مع دولة الجنوب بعد الانفصال في مقابل الوعد بالسعي لرفع كامل العقوبات الدولية وشطبه من قائمة الدول الداعمة لما يسمى بـ(الإرهاب)، وتقديم المساعدة في خفض ديونه، وممارسة الضغط على المتمردين لإنهاء التمرد في دارفور[١١٠]، كما وضعت الإدارة الأمريكية خطة تستهدف الاستحواذ على نفط السودان بعد الكشف عن وجود مخزون نفطي أكبر مما توقعته تقارير أمريكية سابقة، بما فيها استكشافات شركة شيفرون[١١١].

وبذلك واصل نفط السودان جذب الاهتمام العالمي، واستطاع أن يوقع في كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٩اتفاقية مع شركة النفط الفيتنامية (بترو فيتنام Petro Vietnam)، وقام وزير النفط الهندي بزيارة السودان في كانون الثاني/ يناير عام٢٠١٠ واجرى محادثات للتعاون المكثف بين السودان وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية ONGC Videsh) (Ltd،وفي الاطار ذاته التقى في آذار/مارس٢٠١٠ ميخائيل مارجيلوف المندوب الروسي بوزير الطاقة والتعدين الزبير أحمد الحسن في الخرطوم لغرض مناقشة اهتمام الشركات الروسية بدخول قطاع النفط والغاز[١١٢]، بعد أن أثبتت الدراسات وجود مكامن نفطية في الشمال أكبر من الجنوب، إلا أنها تنقصها الخبرة والتمويل، وترى وزارة النفط أن الدخول إلى دائرة الإنتاج تستغرق بعض الوقت ما بين ٣-٥ سنوات[١١٣] مع تأكيدات على امتلاك احتياطي نفطي كبير غير مستخدم ،وذلك لتركز الإنتاج في الرقع القديمة الغنية بالنفط والتي يقع غالبها في الجنوب، وشمال السودان يمتلك أنابيب التصدير المهمة لنفط الجنوب والتي تمر شمالا إلى ميناء بشائر، لذا بدأ السودان يصدر نفط الجنوب مقابل رسوم عبور، وسرعان ما تصاعدت التوترات بين البلدين في نهاية عام٢٠١١، وبعد مفاوضات وتدخلات أمريكية وصينية وإقليمية، أعاد جنوب السودان تشغيل إنتاج النفط في نيسان/ أبريل٢٠١٣ [١١٤].

خَاتِمَةٌ

وهكذا أسهم النفط في جعل السودان بشماله وجنوبه ساحة لتنافس دولي بين الشركات الصينية والأمريكية وغيرهما، يدفعهم إلى ذلك استغلالهم لحاجته للتمويل الازم لمعالجة أزماته الداخلية وللتصدي للتمردات المسلحة التي نشبت على أراضه، وكان لهذا التنافس تأثيراته عليه لأنه أصبح في دائرة الاستهداف العالمي والإقليمي، ولا سيما بعد انقلاب حزيران/ يونيو عام١٩٨٩، والذي كان من أهم نتائجه انسحاب الشركات الأمريكية من قطاع النفط، وإخلاء الساحة تماماً للصاعدين الجدد (صينين وهنود وغيرهم) ممن استطاعوا الاعتصام بمواقعهم على خارطة الاستثمار النفطي، وقاموا بتعزيزها نظرًا لخلو المجال من المنافسين الأمريكان الذين سرعان ما عادوا إلى المشهد التنافسي الدولي على النفط السوداني بخاصة والأفريقي بعامة، ومع حدته، إلا أنهما يشتركان في أسباب استهدفهما للسودان والتي توحدت في جوهرها، ومنها حرصهما على تنويع المواقع الجغرافية لواردتهما النفطية لضمان تدفق مستمر لموارد الطاقة فيما لو تعرضت للخطر، ولاسيما مصادر الشرق الأوسط المضطرب، وفي الوقت نفسه عدت الدولتان السودان (بشماله وجنوبه) سوقًا واعدة وأرضًا بكرًا تنتظر المستثمرين وتعد بأرباح طائلة.

ويمكن أن نلمس وجود اختلاف في رؤى هاتين الدولتين حول الوسائل الأنسب لاقتناص الفرصة والنابعة من لوازم وكوابح سياسية وأيديولوجية تفرق بينهما، ومن أهمها: الاختلافات بينهما في مستوى التكتيك وفي مستوى الاستراتيجية في التعامل مع السودان، مع أنهما ينشطان في استمالة الطبقات الحاكمة وفق السياسات التي تضمن لكل منها مصالحهما، وضمان استمرار تدفق النفط وضمن ضوابط وأهداف خاصة بكلاهما، فضلاً عن قناعة كلا الدولتين بأن السيطرة على منابع النفط البكر يحقق لهما- في المستقبل القريب والبعيد- ما يطمحان لهما من مصالح وأهداف اقتصادية حيوية، وقد تتحول مع اشتداد الحاجة إلى النفط وازدياد أهميته التنافسية إلى صراع دولي حوله، إلا أنه لم يمنع الكل التمسك بقواعد اللعبة وعدم الانجرار إلى صراع أكثر قوة وعنفًا.

وعد النفط السبب المباشر في تعقيد الكثير من قضايا السودان ويغذي صراعاته الداخلية ويعمقها، وحرمه من استغلال عوائده في تحقيق تنمية مستدامة تحقق الرفاهية والتطور العلمي والعمراني، وبدلاً من ذلك، وضفت هذه العوائد في استدامة زخم المعركة والمواجهة في الجنوب وفي أقاليم أخرى تحرك فيها من يطالب بالإصلاح واقتسام الثروة، سواء بتأثير الواقع المحلي أو بتأثير تدخل إقليمي ودولي، والذي انتهى بفصل الجنوب الغني بالنفط عن الشمال الذي لم تشهد الكثير من أراضيه

أعمال كشف وتنقيب، ما أدى إلى حرمانه من موارد مالية كبيرة.

وكان للنفط تأثيراته السلبية على العديد من مناطق الإنتاج من تهجير قسري أو طوعي للسكان في مناطق الإنتاج من لدن الدولة أو الشركات النفطية العاملة، وكانت السمة الرئيسة الغالبة على سياسة الحكومة تجاه القاطنين في تلك المناطق التهجير قسرًا، فضلاً عن الهجمات بطائرات المروحية المقاتلة عليهم بقصد إخلاء مناطقهم من الوجود البشري وتأمينها من أي هجوم محتمل، لأنها كانت مسرحًا للنزاع الدائر بينها وبين المتمردين، كما اعتادت القوات من الجانبين حرق ونهب القرى في المنطقة بقصد تصفية عدو لم يعد له وجه، وذلك جراء اختلاط المتمردين مع مليشيات محلية تعمل إلى جانب الحكومة، ولعبت الشركات المنتجة دورًا رئيسًا في الصراع، وذلك بفتح منشآتها لاستعمال القوات الحكومية المقاتلة وحلفائها من المليشيات، وترتب على ذلك حرمان أعداد كبيرة منهم من الأراضي الزراعية بحجة وقوعها في مناطق التنقيب والإنتاج، ومنها ما حدث في هلجليج ومنطقة أبيي وفي منطقة الجزيرة، فضلاً عن انتشار المخلفات الصناعية وحدوث تأثيرات بيئية خطيرة، واستشراء الفساد المالي والإداري وظهور طبقة من المنتفعين السياسيين أو من المقربين منهم، على حساب الأغلبية، وفي هذا يقول حسن الترابي ".. إن البترول الذي أخرجناه من آبار دخل... آبار أعمق منها وأصبح وبالاً علي السودان.."[١١٥].

على أية حال أحدث إنتاج النفط وتصديره في السودان تأثيرات مهمة في الاقتصاد الذي تحول من جراء ذلك إلى اقتصاد ريعي يعتمد النفط كمادة أساسية في الناتج القومي، واستشعر السودان بعد انفصال الجنوب علم ٢٠١١ أهمية استغلال موارده الطبيعية الأخرى، فضلاً عن النفط بما يلبي احتياجات شعبه في مختلف أوجه التنمية البشرية وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني، والخروج بالبلاد من حالة الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب الذي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متعدد المصادر يؤمن حاجة البلاد من الموارد المالية لتحقيق أهدافها المنشودة، وعلى هذا نجد توجه واضح للحكومة نحو اكتشاف المعادن الأخرى ولا سيما الذهب فضلاً عن زراعة المواد الأولية الداخلة في الصناع وأهمها القطن وكذلك الاستفادة القصوى من الوارد الحيوانية المتنوعة والكبيرة في البلاد.

الهَوامِشُ:

(١) جمهورية السودان، وزارة الثقافة والإعلام، **قصة البترول في السودان**، (الخرطوم،١٩٨١)، ص١٨-٢٠؛ عادل أحمد إبراهيم، **"النفط.. جدلية الوحدة والانفصال"** ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان (قضايا ما بعد الاستفتاء)، المنعقدة بقاعة الشهيد الزبير محمد صالح في الخرطوم، في ٢٨-٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠، ص١٢.

(٢) قاد الفريق إبراهيم عبود انقلابًا عسكريًا في١٧تشرين الأول/ نوفمبر١٩٥٨، ودخلت البلاد في حقبة الحكم العسكري الأول ١٩٥٨-١٩٦٤. يُنظر: ذاكر محي الدين عبد الله، **الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨-١٩٧١، دراسة تاريخية**، منشورات مكتبة بشار، (الموصل،٢٠١٤)، ص ٨٥-١١٣.

(٣) الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.org/wiki/Agip؛ موقع الشركة: www.shell-livewire .org؛ جمهورية السودان، قصة البترول ...، ص ١٨-٢٠.

(٤) موقع الشركة: www.bp.com؛ موقع الشركة: www.Conoco .com؛ سيف الدين حسن صالح: **البترول السوداني، قصة كفاح أمة**، بلا، ٢٠٠٤، ص ٢٠ -٣٠.

(٥) ولد عام١٩٣٠ في قرية ود نميري قرب مدينة دنقلا، تولى الحكم العسكري الثاني في٢٥ أيار ١٩٦٩، وأطيح به في نيسان ١٩٨٥. لطفي جعفر فرج، **جعفر نميري**، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص٥ وما بعدها.

(6) Zhao Hong, China's Oil Venture in Africa, China in the World, Regional and Global Impacts", 5-6 August 2007, Institute of China Studies, University of Malaya.p61.

(٧) القانون رقم ٥٩ الصادر في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٧٢ نظم عملية التنقيب واستغلال النفط. جمهورية السودان، المجلس الوطني على الرابط الآتي: www.sjsudan.org/display.

(٨) بدأت بتمرد الفرقة الجنوبية في الجيش عام ١٩٥٥ وانتهت بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، وفي عام ١٩٨٣ بدأت المرحلة الثانية على أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر١٩٨٣ وإعادة تقسيم ولايات الجنوب وأنهت بعقد اتفاق السلام عام ٢٠٠٥. منصور خالد: **جنوب السودان في المخيلة العربية**، دار تراث، (بيروت،٢٠٠٠)، صفحات متعددة.

(٩) وقعت في ٢٧ شباط/ فبراير١٩٧٢ في أديس أبابا بين الحكومة وحركة تحرير السودان لإنهاء الحرب الأهلية. عبد اللطيف كريم الزبيدي، **مشكلة جنوب السودان**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٨٥)، ص٣٦-٥٩؛ ذاكر محي الدين عبد الله، **"الابراغماتية الأمريكية: قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان"**، آداب الرافدين، العدد٥١، كلية الآداب، جامعة الموصل، أيلول ٢٠٠٨، ص ١١٥ -١٤٤.

(١٠) توصلت إلى كشف مخزون كبير للغاز في حقل سواكن وحقل بشائر. صالح: البترول...، ص٢٨؛ موقع الشركة على الرابط: www.chevron.com؛ منصور خالد، السودان والنفق المظلم، (لندن، ١٩٨٥)، ص١٣٦.

(١١) وتمكنت من التنقيب في طوكر وفي آبار: الوحدة و٢٥ مايو وياتج وبئر أمل وأبو جابره في المجلد، ومنذ عام ١٩٨٠

بدأت المساحة المشمولة بالتنقيب لها بالتقلص إلى نحو ٢٢٥ كم٢حسب الاتفاقية والتي تقضي بالتنازل عن نسبة من الأراضي في كل سنة تمضي من الاتفاق. جعفر كرار أحمد، **الحزب الشيوعي السوداني والمسألة الجنوبية**، دار جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(١٢) موقع الشركة على: (www.Sunoco.com)؛ منظمة إيكوس (ECOS: الائتلاف الأوروبي حول النفط في السودان)، صناعة النفط في السودان عشية الاستفتاء، حقائق وتحليل (٤)، كانون الأول/ ديسمبر٢٠١٠، ص٢٧-٢٩ على الرابط الآتي: www.ecosonline.orgugn.

(١٣) موقع الشركة على: www.total.com؛ صالح: البترول..، ص٢٨؛ إبراهيم، النفط.. جدلية..، ص٥.

(١٤) صالح: البترول..، ص١٤١ – ١٤٢.

(١٥) أسسها عام ١٩٨٣ جون قرنق، أقامت علاقات وثيقة بالولايات المتحدة لها ذراع مسلح سمي الجيش الشعبي الذي دخل في حرب مع السلطة لمدة ٢٠ عامًا انتهت بتوقيع اتفاق نيفاشا عام ٢٠٠٥. يُنظر: بونا مالوال: **السودان، رابطة بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية**، الخرطوم (بدون تاريخ)، ص١٠ وما بعدها؛ عبد الله، الابراغماتية..، ص ١١٥-١٤٤.

(١٦) حدثت في أبريل ١٩٨٥، وترتب عليها سقوط الحكم العسكري الثاني والذي كان يقوده الرئيس نميري وعودة الحكم المدني الذي يعرف بالديمقراطية الثالثة. محمد الشيخ حسين، **مرفأ الذاكرة السودانية**، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص١٠ وما بعدها.

(١٧) هي حقبة الحكم الديمقراطي الثالث (١٩٨٥-١٩٨٩) وهي التي شهدها السودان بعد نجاح الانتفاضة الشعبية السودانية في أبريل١٩٨٥، عاد على أثرها النظام المدني والذي أسقطه انقلاب يونيو ١٩٨٩. سرحان غلام العباسي، **التطورات السياسية في السودان المعاصر١٩٥٣-٢٠٠٩، دراسة تاريخية وثائقية**، (بيروت، ٢٠١١)، ص ١٠٠وما بعدها.

(١٨) ولد في عام ١٩٣٥، وهو رئيس حكومة مرتين (١٩٦٧ - ١٩٦٩ و(١٩٨٦ - ١٩٨٩)، إمام الأنصار ورئيس حزب الأمة، رئيس الجبهة القومية المتحدة. منى حسين عبيد الشمالي، **حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩**، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٤٨ وما بعدها.

(١٩) يُطلق على الحكم بعد بانقلاب حزيران/ يونيو ١٩٨٩ ثورة الإنقاذ الوطني، وما زال يسيطر على مقاليد السلطة حتى الآن. يوسف الشريف، **السودان وأهل السودان، أسرار السياسة وخفايا المجتمع**، دار الشروق، ط٢، (القاهرة،٢٠٠٤)، ص٢٠؛ المحجوب عبد السلام، **الحركة الإسلامية السودانية، دائرة الضوء.. خيوط الظلام**، القاهرة، ص٢٤.

(٢٠) صالح: **البترول السوداني**...، ص١٠١ وما بعدها؛ صحيفة الصحافة، (الخرطوم)، ٤ كانون الاول٢٠١٠ .

(٢١) كريم القاضي "**النفط ووحدة السودان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٣، نيسان ٢٠٠٤.

(٢٢) وكانت الولايات المتحدة قد حذرت شركة بتروشاينا الصينية من استلام أية شحنة من النفط السوداني في مصفاتها المبنية حديثًا في جنوب الصين، والقادرة على معالجة مزيج دار. لاحقًا عالجت العديد من المصافي الأسيوية مزيج دارًا ما أدى إلى ارتفاع عائدات السودان المالية على أثر تزايد الطلب عليه. منظمة إيكوس، صناعة النفط في السودان...، ص٩-٢٦.

(23) Paul Goldsmith, Lydia A Abura and Jason Switzer, Oil and Water in Sudan, Chapter Five, Scarcity and Surfeit, Pp.187-241.

(٢٤) قناة الجزيرة القطرية، برنامج بلا حدود ٧شباط/ فبراير ٢٠٠٨، على الرابط: www. Aljazeera .net ؛ Chris Mansur, The Secret War Between China and the US for Africa's Oil Riches20 November 2012, www.oilprice.com/Market-Intelligence-Report.php.

(٢٥) إبراهيم ، "**النفط.. جدلية**"..، ص١٢؛ صالح: **البترول السوداني**...، ص ١٠١.

(٢٦) تحتوي على ما نسبته ٧-١٠% من احتياطيات النفط في العالم، وزاد إنتاجها في السنوات الأخيرة بنسبته ٣٦% مقابل نسبته ١٦% لباقي القارات. عبد الكريم حمودي، **الولايات المتحدة تضع النفط الإفريقي ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية**، نقلاً عن: موقع المشكاة على الرابط الاتي: www.meshkatnet/new/contentsphp?

(٢٧) عقدت القمة الأفريقية الفرنسية في مدينة كان في أذار/ مارس٢٠٠٨، وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ قام توني بلير رئيس وزراء بريطانيا بجولة في أفريقيا، تبعته أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ثم عقد في كانون الأول ٢٠٠٨ القمة الأفريقية الأوروبية في لشبونة. قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، المصدر السابق.

(٢٨) إيان رتليدج، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، ترجمة مازن الجندلي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٧.

(٢٩) ولد عام ١٩٤٤ بقرية حوش بانقا ربفي شندي، تخرج من الكلية الحربية السودانية عام ١٩٦٧، قاد انقلابًا عسكريًا في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٩، وجمع بين منصب رئاسة الحكومة ورئاسة الدولة ورئيس مجلس قيادة الثورة، وأعيد انتخابه في ٢٦ نيسان ٢٠١٠. عصام عبد الفتاح، **البشير رجل لا ينحني.. وزعيم لن يبيع**، كنوز للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠٨)، ص٣٧ وما بعدها؛ موقع البشير الإلكتروني على الرابط الاتي:www.albashir.sd

(٣٠) ولد عام ١٩٤٥، وهو من قبائل دينكا الجنوبية ، تلقى دراسة الدكتوراه في الاقتصاد في الولايات المتحدة ،وبعد اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التحق بصفوف الجيش. وعند اندلاع التمرد عام ١٩٨٣ التحق به وأصبح من مؤسسي الحركة الشعبية لتحرير السودان، تولى منصب النائب الأول للرئيس بعد توقيع اتفاقية السلام، لقي مصرعه اِثر سقوط طائرته في اغسطس٢٠٠٥. الواثق كمير(تحرير)، **جون جرنق، رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية**، المجموعة الاستشارية، (القاهرة، ١٩٩٨).

(٣١) ألزمت الحكومة بدفع مستحقات الشركة خلال عام واحد على أن يشتري وسيط ثالث أسهم الشركة حسب قانون الشركات الأمريكية، والذي لا يسمح لها بالبيع لها مباشرة، فاشترت شركة كونكورب الأسهم ثم قامت ببيعها لها. صديق عبد الهادي، **ثقافة الاستثمار الأمريكية، موقع**

الاقتصاد السياسي السوداني، على الرابط الاتي: www.sudaneseeconomist.com.

(٣٢) أدرج ضمن الدول الراعية (للإرهاب) منذ عام ١٩٩٣ أثر اتهامه بدعم وإيواء أسامة بن لادن (الإرهاب). يُنظر: تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا والسودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠١)، ص٢٢٠؛ ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية التي نضمها مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم ٧-٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، ص١٧، وص٣٥٠.

(٣٣) ألزمت الحكومة بدفع مستحقات الشركة خلال عام واحد على أن يشتري وسيط ثالث أسهم الشركة حسب قانون الشركات الأمريكية، والذي لا يسمح لها بالبيع لها مباشرة، فاشترت شركة كونكورب الأسهم ثم قامت ببيعها لها. صديق عبد الهادي، **ثقافة الاستثمار الأمريكية**، موقع الاقتصاد السياسي السوداني، على الرابط الاتي: www.sudaneseeconomist.com.

(٣٤) مجدي الجزولي، **البترول في السودان... مورد وطني** أم" مؤتمر وطني (سلسلة حلقات)، ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١١، موقع الاقتصاد السياسي السوداني، على الرابط الأتي: www.sudaneseeconomist.com.

(٣٥) نشطت الدبلوماسية تبرر التوجه هذا بالتأكيد على إن واشنطن والغرب تجدا صعوبة في التأثير على قرار السودان، لأنه يمثل نموذجًا متمردًا في إفريقيا لا يخضع لأدوات السيطرة الغربية. **ندوة استشراف مستقبل**، المصدر السابق، ص١٧ وما بعدها.

(36) Hongyi Harry Lai, China's Oil Diplomacy: is it a global security threat?, Third World Quarterly, Vol. 28, No. 3, 2007, pp 519 – 537.

(٣٧) جعفر كرار أحمد، **صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية**، أوراق آسيوية، رقم ٥٤، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، شباط/ فبراير ٢٠٠٤، ص٢-١١.

(٣٨) هي أكبر الشركات الصينية الحكومية تأسست عام ١٩٨٨ وهي، ولديها مشاريع للتنقيب في ٣٠ دولة، وتأتي قوتها من شراكتها مع حكومات الدول النفطية والشركات المتعددة الجنسيات، وتُعَدّ أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في السودان، موقع الشركة على الرابط الأتي: www.cnpc.com.cn/en؛ أحمد، **صناعة النفط والبتروكيماويات في الصين**، المصدر نفسه، ص ٢-١١.

(٣٩) اتبعت فيها سياسة (دبلوماسية النفط الصينية) التي تشدد على أهمية تحقيق أمن الطاقة وركزت بمجملها على تنويع مصادرها وإقامة علاقات جيدة مع الدول المصدرة للنفط وتقديم الاستثمارات والدعم السياسي والاقتصادي.. وهو ما دفع معظم الأنظمة، إلى رفع شعار (التوجه شرقًا) نحو الصين هربًا مما يُعرف (بفقه المشروطية السياسية) التي يفرضها الغرب، واستطاعت تقوية علاقاتها عبر منتدى التعاون الصيني -الأفريقي الذي أنشئ عام ٢٠٠٠، وضم ٤٦ دولة. Lai, China's Oil op.cit,pp519-522; Peter C. Evans, Untangling China's Quest for Oil through State- backed Financial Deals, Asia Strategy Toranomon, Tokyo, March 29, 2006,pp1-19;

(٤٠) ويتوقع أن يزيد بنسبة ١٥٠% في عام ٢٠٢٠، أما استهلاكها للغاز الطبيعي فسيزيد بنسبة ١١٠٠%. جعفر كرار أحمد، **التعاون الصيني – السوداني في قطاع النفط، النشأة والتطور.. الفرص والتحديات**، دراسة تحليلية، معهد دراسات الشرق الأوسط-جامعة الدراسات الدولية-(شنغهاي، د.ت)، ص٨-١٠. إدارة معلومات الطاقة، "نظرة على الطاقة في العالم عام ٢٠٠٢"، "الاستهلاك العالمي للطاقة خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٢٠"، على الرابط الاتي: www.eia.doe.gov/oiaf/ieo/figure-2.html.

(41) ZHAO HONG ,China-U.S. Oil Rivalry in Africa, The Copenhagen Journal of Asian Studies 26(2)•2008, pp97-100; Stephanie Hanson, China, Africa, and Oil, Council on Foreign Relations, June 6, 2008.www.CFR.org., Pp 1–5.

(٤٢) علل حسن الترابي السبب بقوله: "..اختارت الحركة الإسلامية الصين كقوى كبرى تلجأ إليها في صراعها المتوقع مع الغرب..، وكانت زيارتنا للصين في عام ١٩٨٨ جزء من الإعداد لاستلام السلطة..". أحمد، **التعاون الصيني**..، ص١٠-١٣.

(٤٣) حيث كانت تربط نائب رئيس الوزراء الماليزي السيد أنور إبراهيم ببعض قادة الحركة الإسلامية السودانية كحسن الترابي صداقة قديمة. أحمد، **التعاون الصيني**..، ص١٠-١٣.

(44) Lai, China's Oil Diplomacy,op.cit,pp519-522; Bill Gertz and Rowan Scarborough, "Chinese in Sudan," Inside the Ring, March 5, 2004, at www.gertzfile.com.

(٤٥) حمدي عبد الرحمن حسن، **"التنافس الدولي في القرن الإفريقي"**، السياسة الدولية، العدد ١٧٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٩، ص ١٧٤.

(٤٦) جمهورية السودان، وزارة الاستثمار: www.sudaninvest.org؛ وزارة الصناعة، على الرابط: www.industry.gov.

(47) Lee, H.and D.A. Shalmon, "Searching for Oil: China's Oil Initiatives in the Middle East" .Faculty Research Working Papers Series, March 2007.at:http// ksgnotes.harvard.edu.

(٤٨) الجزولي، **البترول في السودان**..، المصدر السابق؛ Chris Mansur: The Secret War Between China and the US for Africa's Oil Riches, 20 November 2012,www.oilprice.com.

(٤٩) أحمد، **صناعة النفط** .. ص٥ وما بعده؛ تقارير شركة النفط الوطنية الصينية على الرابط الأتي: www cnpc.com.cn /en

(٥٠) شجعتها واشنطن لانتهاز انفتاح الاستثمار في دول الاتحاد السوفيتي السابق وحفزتها بخصم ديونها من التزاماتها الضريبية. منصور خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، ج٢، مطابع سجل العرب (القاهرة، ١٩٩٣)، ج٢، ص٣٣٨-٣٣٩.

(٥١) المملوكة لرجل الأعمال السوداني محمد جار النبي. **"العولمة وسياسة السودان الخارجية"** موقع المشكاة نت، على الرابط الأتي: www.mmeshkat.net/node/؛ صالح، المصدر السابق، ص ٤٨ -١٠٠.

(٥٢) منحت شركة كونكورب حقولها لشركة ستيت الكندية وذلك في آب/ أغسطس١٩٩٣، وعقدت الحكومة مجموعة أخرى من الاتفاقات مع شركات غير أمريكية أو المحسوبة عليها، منها الشركة الكندية (IPC) عام١٩٩١، وشركة لندين في كانون الثاني/ يناير١٩٩٢، وبنهاية عام ١٩٩٢ كانت كل من شركة ستيت وشركة آراكيس الكنديتان تسيطران على جزء من قطاع النفط، كما اتفقت مع شركة الخليج (GPL) في عام ١٩٩٥. كرار أحمد، **صناعة النفط والبتروكيماويات**...، ص٢-١١؛ الجزولي، المصدر السابق.

(٥٣) صالح، المصدر السابق، ص٤٨ -١٠٠؛ عبد الهادي، **ثقافة الاستثمار**، المصدر السابق؛ Mansur:, op.cit, P.12.

(٥٤) قط سمير، **الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة، قطاع النفط أنموذجًا**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، السنة الجامعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص٣٠-٨٠.

(٥٥) قامت الحكومة بالضغط على شركة ستيت بتروليوم في آب/ أغسطس١٩٩٦ للقبول بالتحالف، وقامت هذه الشركة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٨ ببيع أسهمها لشركة تاليسمان، وكان الهدف من التحالف تحقيق إنتاج ١٥٠-٣٠٠ ألف برميل يوميًا بحلول عام١٩٩٩. أحمد، **التعاون الصيني**...، ص٢٢-٢٤؛ ورابط شركة تلمسان www.talisman-energy.co.

(٥٦) تاج السر عثمان، **النفط السوداني: الشركات متعددة الجنسية وصراع المصالح**، منشور في موقع الحوار المتمدن على الرابط الاتي www.ahewar.org/debat/show؛ أحمد، **التعاون الصيني – السوداني**، ص٢٢-٢٨.

(57) Michael Rodgers, SUDAN Projected Oil Production and Revenues, PFC Strategic Studies, August, 2009.

(٥٨) كان معدل الإنتاج بما يزيد على ٢٦٠ ألف برميل بنهاية عام ٢٠٠٢، وبلغت العائدات النفطية في العام نفسه ما يقارب ١'٣ مليار دولار. عثمان، المصدر نفسه؛ مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الأول، مارس٢٠٠٣، ص١٥؛ مجلة النفط والغاز، العدد السابع، سبتمبر ٢٠٠٥، ص٥٥؛ Rodgers,op, cit.

(59) US, China Interests Compete In Sudan,www.voanews.com/ content/us china. وموقع وزارة الخارجية السودانية www.Sudan mfa.com.; Chenchen Wu, China's Foreign Policy towards Africa,he School of Government and International Affairs,Durham University,www.Pol.ed.ac.uk على الرابط الآتي;

(٦٠) ومنها شركة تاليسمان الكندية، التي وجهت إليها تُهمًا بالمشاركة في أعمال التطهير العرقي بالاستناد إلى تقارير صادرة عن مؤسسات آمنستي إنترناشيونال (١٩٩٦، ١٩٩٧) وهيومان رايتس ووتش (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٦)، والادعاء العام الامريكي في عام ٢٠٠٠، فادى ذلك إلى وقيام شركة النفط الهندية بشراء حصتها والبالغة ما نسبته ٢٥% بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار. ابراهيم، **النفط .. جدلية**...، ص ٥ ؛ Hong, China's Oil Venture,op.cit,pp13-14

(٦١) اغتنمت واشنطن مبادرة منظمة الإيجاد عبر تصريحات مادلين أولبرايت وزيرة خارجيتها في نيروبي في تشرين الثاني ١٩٩٩ والتي جاء فيها: "أن الولايات المتحدة لن تتعامل إلا مع مبادرة الإيجاد وحدها". ذاكر محي الدين عبد الله العراقي: **دراسات في تاريخ السودان المعاصر**: سلسلة شؤون إقليمية رقم ٤٠، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل ،الموصل، ٢٠١٢ص ٤٠؛ Downs, E. "Energy Security Series: China". The Brookings Foreign Policy Studies, Dece- mbera.at:www.brookings.edu/fp; LUKE.A.PATEY, CRUDE DAYS AHEAD?OIL ANDTHE RESOURCE CURSE IN SUDAN, African Affairs,pp109/437, 617–636

(٦٢) خالد التيجاني النور، النفط.. جدلية التقارب والتباعد، ورقة قدمت في ندوة " **دولتا السودان.. فرص ومخاطر**" بالدوحة، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة ،٢٠١٢)، ص٢-٥.

(٦٣) قام الرئيس بوش الابن بزيارة أفريقيا، وتضاعفت المساعدات إبان رئاسته بواقع أربعة أضعاف، ووضعت نصب عينيها الاستثمارات النفطية الكبيرة للصين كمثال حي للاستراتيجيات التي تتبعها والتي تقوم على تقديم حزم متكاملة تشمل التمويل والخبرة التقنية إلى جانب النفوذ في المحافل الدولية. الجزولي، البترول في السودان...، المصدر السابق؛ يُنظر: موقع أفريقيا اليوم على الرابط الآتي:www.africaalyom.com/web ؛ US, China Interests Sudan ,op .cit;

(64) Gill,B.,Chin-hao Huan and J. S. Morrison. "China's Expanding Role in Africa" .CSIS (Center for Strategic and International Studies) Report, January 2007. at:www.csis.org.

(65) Peter Brookes, Ji Hye Shin ,China's Influence in Africa: Implications for the United States, The Heritage Foundation, No.1916, February22, 2006, p2-8.at www.heritage.org; HONG,op.cit,p110.

(٦٦) يُعَدّ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أول من نبه إلى خطورة ذلك وشكل في تموز٢٠٠٠ ورشة عمل لتقييم أداء إدارة كلنتون الثانية تجاه السودان وتقديم التوصيات للإدارة بوش الابن، وشارك في عضوية هذه الورشة اكثر من ٥٠ عضوًا في الكونكرس، وفرنسيس دينق السياسي الجنوبي المعارض وجي ستيفن موريسون مدير برنامج أفريقيا في المركز، وممثلون لإدارة كلنتون وللأمم المتحدة، وفي شباط ٢٠٠٢ رفعت تقريرها إلى الرئيس بوش الابن بعنوان (سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السودان) تقترح فيه على الإدارة خارطة طريق لتعاطي مع الوضع في الجنوب. النور، النفط.. جدلية...، ص٥-١٢.

(67) David H. Shinn, Africa, China, the United States, and Oil, Center For Strategic and International Studies. (CSIS), 7Jan 2013, www.csis .org.

(٦٨) عن تقرير السناتور جون دانفورت: يُنظر موقع الحكومة الأمريكية الرسمي على الرابط الاتي: www .america gov/st.

(٦٩) اندلع التمرد في شباط عام ٢٠٠٣ نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية وأخطاء حكومية ولا يقل خطورة عن خطر تمرد الجنوب. يُنظر: ذاكر محي الدين عبد الله، **"الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور، دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية"**، آداب الرافدين، العدد٦٠، كلية الآداب، جامعة الموصل، نيسان عام ٢٠١٢؛ F. William Engdahl, Darfur: Forget genocide, there's oil, Asia Times Online ,China Business,May 25, 2007,www.atimes .com.

(70)Peter Brookes, Ji Hye Shin,China's Influence inAfrica,op.cit,p5;www .voanews.com/content /us-china-interests-compete -in-Sudan-October 03, 2010; أحمد، **التعاون الصيني** ...ص ص٨٠-٩٤.

(٧١) امتنعت عن التصويت على قرارات مجلس الأمن حول دارفور ومنها القرار رقم ١٥٥٦ الصادر في٣٠ يوليو٢٠٠٤، والقرار رقم ١٥٦٤ الصادر في أيلول/ سبتمبر من نفس العام والقرار رقم ١٥٧٤ الصادر في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٤، وحذرت من صدور مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير، وعدته إجراء يعرض عملية السلام في دارفور للخطر. Victor Ojakorotu, Ayo Whetho: Sino-African Relations:The Cold War Years and After, Asia Journal of Global Studies, The Asia Association for Global Studies Sakurabashi Chiyoda Bldg.6FDoujima,Kita-ku, Osaka, JAPAN,Vol.2 ,No.2 (2008) ,pp35-43. HilaryAndersson, China'is fuelling war in Darfur', BBC News, Darfur, 2008/07/13, The BBC has found the first evidence that China is currently helping Sudan's government militarily in Darfur.

(٧٢) أحمد، **التعاون الصيني**... ص٣٠ وما بعدها.

(73) J.Peter Pham, China's African Strategy and Its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, 28: 239–253, 2006, p272; Hong, China's Oil .., op.cit,Pp. 60-64.

(٧٤) فضلاً عن فرنسا وروسيا وغيرهم ممن اتخذوا السودان سوقًا مهما للأسلحة. Hanson,China, Africa..,P 1-5؛ وعن صفقات السلاح للسودان يُنظر: سامى صبري عبد القوى، **الموقف الصيني من أزمة دارفور في مجلس الأمن**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد الخامس عشر، العدد ١٨٠، ديسمبر٢٠٠٩ على الرابط الآتي: http://acpss.ahram.org.eg /ahram.htm; Large, Daniel. (2007). "Arms, Oil and Darfur, The evolution of relations between China and Sudan", in Sudan Issue Brief No.7, Small Arms Survey, Sudan Human Security Baseline Assessment, Switzerland; Pham,op.cit,p 300.

(٧٥) أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) قيام الصين بتقديم مساعدات عسكرية للحكومة السودانية وتزودها بشاحنات عسكرية وتدرب عناصرها على قيادة طائرات قتال صينية، في خرق للحظر المفروض من الأمم المتحدة، إلا أن الصين رفضت تلك الاتهامات وأكدت بانها ليست الدولة الوحيدة للأسلحة السودانية. Bill Gertz and Rowan Scarborough, "Chinese in Sudan", Inside the Ring, March5, 2004, at.www.gertzfile.com; Hilary Andersson, "China'is fuelling war in Darfur", BBC News, Darfur, 2008/07/13.atwww.bbc.co.uk/hi/en-news; Hong,op.cit,pp60-64.

(٧٦) للتفاصيل عن النشاط الصيني في أفريقيا. يُنظر:-ECOWAS SWAC, Africa and China ,ECOWAS SWAC /OECD,2006 -December 2006. www.ecowas.int; Brookes& Shin,China's Influence ..,op.cit,p4.

(٧٧) وقع العقد في تشرين الأول ٢٠٠٣، ضم شركة كليفدين بنسبته ٢٧% مع شركة هاي تك بنسبته ٢٨% وشركة سودابت بنسبته١٧%، وولاية الخرطوم بنسبته ١٠%، وشركة هجليج بنسبته ٨% إلا أن شركة لندين تعرضت لضغوط من الحكومة السويدية التي عدت نشاطاتها في الجنوب تعبيرًا سلبيًا، وأجبرتها على بيع حصتها في حزيران ٢٠٠٣ لشركة بتروناس بمبلغ ١٤٢'٥ مليون دولار أميركي. مجلة النفط والغاز، المؤسسة السودانية للنفط، العدد الخامس، أيلول/ سبتمبر٢٠٠٤، ص٥٦؛ Peter Brookes, Ji Hye Shin ,China's Influence in Africa,op.cit,p2.

(٧٨) كما حصل في الكثير من التحالفات، ومنها التحالف المشكل في٣٠ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥ لتطوير المربع (١٥) في البحر الأحمر، من شركة النفط الوطنية الصينية بما نسبته ٣٥% وشركة بتروناس بما نسبته ٣٥% وشركة سودابت بما نسبته ١٥% وشركة نيجيريا بما نسبته ١٠% وشركة هاي تك بما نسبته ٥%. تقارير شركة النفط الوطنية الصينية على الرابط الآتي:www.cnpc.com.cn؛ أحمد، **التعاون الصيني – السوداني**، ص ٣٠ وما بعدها.

(٧٩) صحيفة، السوداني، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٧؛ صحيفة الرأي العام، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(٨٠) أحمد، **التعاون الصيني – السوداني**، ص ٣٠ وما بعدها؛ China and India Go to Africa, Harry G., Broadman, (Foreign Affairs March /April, 2008).

(٨١) لم يكن التعاون مع الهند سلسًا كما كان مع الصين، وظهرت خلافات بين وزارة الطاقة وشركة النفط والغاز الهندية بسبب عدم إيفاء السودان بسداد دفعات تكاليف بناء خط النفط الذي نفّذته الشركة والمقدرة بمبلغ ١٥ مليون دولار عن كل دفعة. للتفاصيل عن التنافس الصيني الهندي يُنظر: SANJAY KUMAR PRADHAN, Rise of India and China in African Oil & Gas Market: Strategies, Competition and Assessment, Indian Association of International Studies (IAIS) & Institute for Research on India and International Studies(IRIIS), Annual Convention on the theme, The Dawning of the 'Asian Century': Emerging Challenges before Theory and Practice of IR in India, 10-12 December 2012.pp1-26.

(٨٢) يُنظر كلمة وزير الخارجية السوداني الأسبق، حسين سليمان أبو صالح في ندوة استشراف مستقبل...، ص ١٧؛ وكلمة د. مضوي الترابي وزير خارجية السودان الأسبق، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٨٣) تم التوقيع عليه في مشاكوس بالقرب من العاصمة الكينية في ٢٠ حزيران/ يونيو٢٠٠٢، ومنح بموجبه الجنوب

حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية يجري بعدها استفتاء شعبي، والاتفاق على إطار دستوري خاص يجمع بين دستورين، على أن يجمع هذين الدستورين دستور موحد. محمد عناد مراد، **"الجمهورية السودانية الديمقراطية بين الوحدة والتجزئة والعوامل المؤثرة"**، مجلة الفكر السياسي، دمشق، السنة ٦، العددان ١٨-١٩،٢٠٠٣، ص٢٥؛ وحدد اتفاق نيروبي الموقع فـي ٥حزيران ٢٠٠٤، الملامح الأساسية لاتفاق السلام الموقع بين الطرفين في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥. إجلال رأفت (وآخرون)، **السودان على مفترق طرق: بعد الحرب.. قبل السلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠١٠)، ص٢٣-٣٠.

(٨٤) وضعت اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ حدًا للحرب واقتسام إيرادات النفط المستخرج من حقول النفط بالتساوي بين الحكومة وبين الإقليم، وشارك الجنوبيون ولأول مرة في حكومة ائتلافية، ومنصب نائب الرئيس من قادة الحركة الشعبية، ويكون هناك جيشان أحدهما في الشمال والأخر في الجنوب. عبدة مختار موسى، **"مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد١، ٣١٩ أيلول ٢٠٠٥، ص٦٧؛ Ashraf Kamal Abdelhay, Busi Makoni, Sinfree Bullock Makoni: The Naivasha language policy: the language of politics and the politics of language in the Sudan, Received: 21 July 2009/Accepted: 20January 2011/ Published online: 13 February 2011 Springer Science+Business Media, B.V. 2011 PP1-18; نقلاً عن: المكتبة الافتراضية العراقية على الرابط التالي: www.japss.org/upload/12sudanarticle.

(٨٥) تتمتع المناطق الثلاث (أبيى، وجبال النوبا، والانقسنا في جنوب النيل الأزرق) بأهمية خاصةً، إذ أنها تمثل خطا فاصلاً بين الشمال والجنوب وهي فاصل عرقي وبشري، وانتهت لكي تصبح منطقة مواجهة. سرحان غلام حسين، **النزاع حول آبيي وآثاره في مستقبل العلاقات بين شطري السودان**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠١١، ص٢١-٢٥.

(٨٦) صحيفة الأيام، (الخرطوم)، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥؛ مجلة النفط والغاز، العدد ١٥، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، ص٤٧.

(87) HONG, China-U.S. Oil,op.cit, pp113.

(٨٨) تضاعف أعداد العمال الصينيون ووصل عددهم إلى ما يزيد على ٢٤ ألف عامل عام ٢٠٠٦، وهو عدد في تزايد مستمر بسبب الحاجة إلى خبراتهم وتتوقع وزارة الخارجية الصينية أن يكون عدد الجارية الصينية أكثر من ١٦ ألف يتركزون في الخرطوم وبور تسودان بشكل أقل China in Exective Research Assocites ltd, Africa, Prepared by: Octocber 2009,p28.

(٨٩) وشاركت فيه شركة سودابت بنسبته ١٥% وشركة بارتمانيا بنسبته ١٥% وشركة سودانس ديندار بنسبته ١٠% ونيجيريا اكسبرس بنسبته ١٠%، وشركة افريكان بنسبته ١٠%. HONG,China-U.S. Oil,op.cit,pp102-103.

(٩٠) دخلت عام ١٩٩٦ عبر ذراعها شركة Zhongyuan Petroleum Exploration Bureau (ZPEB) ، وتقوم بخدمات الحفر وتوريد معدات النفط والمسح الزلزالي، وقامت بتصميم مركز معلومات النفط السوداني. أحمد، **التعاون الصيني** ...، ص٣٠ وما بعدها.

(91) HONG, China-U.S. Oil, op.cit, pp102-103.

(٩٢) تملك أمريكا وسائل ضغط عديدة، وتمثل دائرة منفعة هامة ومن الصعوبة الانفكاك منها، فمثلاً صدّرت الصين إليها ما يعادل ١٦٣'٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، واستوردت منها ما يعادل ٣٣'٩٤ مليار دولار، مع تدفقات ميسرة من التقنية الأمريكية المتطورة التي تحتاجها لأغراض الارتقاء بعملية البناء الداخلي. صبري الشفيع، البشير إلى بكين.. ما هي حقيقة موقف الصين من السودان، صحيفة الرؤية الخرطوم، على الرابط الآتي: www.arruiapress.com/index.php?view=article.

(93) HONG, China-U.S. Oil, op.cit, pp114-115.

(94) Rossin, Lawrence, G., Darfur, China and the Urgent Need for Effective Global Diplomacy to End the Genocide, Available at: www.savedarfur.org/page/-/Rossin Hogrtestimon., Pp19-23.

(95)Voice of America, US, China Interests Compete In Sudan, at, www.voanews. com/ content /us-china-interests-compete-in-sudan-104295273/155963.html

(٩٦) بوش يحث الخرطوم على وقف الإبادة الجماعية في دارفور، وهو بيان رقم٥ صادر عن مكتب الإعلام الخارجي (يو إس إنفو)، نشرة واشنطن، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، على الرابط الاتي: www.usinfo,stste.gov/arabic

(97) Daniel, op.cit.

(٩٨) صحيفة السوداني اليوم، تقرير: القسم السياسي، **"هل تخرج الصين من اللعبة؟ صراع النفط بين الخرطوم وجوبا.. حرب الظاهر والباطن"**، النسخة الالكترونية على الرابط الاتي: www. alsudani.sd/news/index.

(99) LYDIA POLGREEN, China, in New Role, Presses Sudan on Darfur, www . NY times .com; Adam Wolfe, 'China Claims Success on Darfur'. The Power and Interest News Report, April 24, 2007. At, www.pinr.com/report.php.

(١٠٠) أصدر مجلس الأمن في ٣١ أذار/ مارس ٢٠٠٥ قراره رقم ١٥٩٣ أحال بموجبه الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفوض المدعي العام لويس أوكامبو الذي قدم مذكرة إلى المحكمة طالبها من خلالها بتوقيف كل الرئيس البشير والوزير أحمد هارون وعلي محمد على عبد الرحمن المعروف بعلي كوشيب أحد قادة الجنجويد، حيث جه إليهم تهمة الإبادة الجماعية وبناءً على هذه المذكرة أصدرت المحكمة في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ قرارها القاضي بتوقيف المعنيين. يُنظر: بيان أمريكي حول إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة القبض على البشير، موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط: www.america.gov.

(١٠١) ومضيفًا أن السلام فيها يستند إلى ".. ثلاثة أسس: محادثات السلام بين الخرطوم والمتمردين في دارفور، والقوة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمساعدة الإنسانية للأمم المتحدة إلى اللاجئين والنازحين..."، أن توجيه الاتهام إلى البشير".. يعرض للخطر الأسس الثلاثة

هذه.."، أحمد محمد وهبان، **السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية**، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، د.ت، ص ١٧-٣٩؛ Mamdouh G. Salameh, China's Global Oil Diplomacy: Benign or Hostile?, International Association for Energy Economics, First Quarter 2010, www. iaee .org /en .asp,pp21-25; Daniel ,op .cit.

(١٠٢) لقاء مع ديفيد سموك، نائب مدير مركز الوساطة وحل الصراعات، التابع للمعهد الأمريكي للسلام في واشنطن، نقلاً عن موقع سويس إنفو، على الرابط الآتي: www.swissinfo.ch/ara؛ خليل حسين، **البُعد الأمريكي - الصيني في حرب السودانيين**، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، موقع سودان سفاري على الرابط الاتي: www.sudansafari.net

(١٠٣) وهبان، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٩؛ Adam Wolfe, 'China Claims Success on Darfur'. The Power and Interest News Report, April 24, 2007. at www.pinr.com /report .php

(١٠٤) وكان الإنتاج الكلي في عام ٢٠٠٨ نحو٣٩٬٧٩٩ مليون برميل، منها ٣٢٬٤٢٤ مليون برميل من الجنوب، والباقي والبالغة نحو٧٬٣٧٥ مليون برميل من الشمال. صحيفة الأيام (الخرطوم)، ٢٤ حزيران/ يونيو٢٠٠٨.

(105) David Shinn, Joshua Eisenman, Responding to China in Africa, American Foreign Policy Council, June 2008,pp1-12. وهبان، المصدر السابق، ص ٣٥؛

(106) Donata Hardenberg, China: a force for peace in Sudan?,at www.ecosonline.org/.

(107) saferworld briefing, china and south sudan, London, august 2012, www. saferworld. org.uk, p1-12.

(108) HONG, China-U.S. Oil Rivalry..,op.cit, pp114.

(109) Claude Harding, Business Focus, 9 things you should know about China's economic ties with Africa, March26, 2012,at, www.howwemadeitinafrica.com/ category/articles.

(١١٠) عبد الحي زلوم، **البترول واقتصاد المقامرة والمشروع الإمبراطوري الأمريكي**، محاضرة ألقيت في مركز أبحاث الشرق الأوسط جامعة كولومبيا، ٣٠ آيار/ مايو٢٠١٠، نقلا عن مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، شباط/ فبراير ٢٠١٢، ص١-١٦؛ IanrTaylo, China's Relations with Africa and the American Context , http://www.e-ir.info.

(١١١) وجاءت زيارة المبعوث الأمريكي سكوت غرايشن لتؤكد أن هنالك رغبة في تعزيز علاقاتها الثنائية معه، على أن يرافقه تحركات إيجابية من الحكومة وتحسين الأوضاع دارفور، ورشح أن هناك خطة أمريكية لأنهاء النزاع في دارفور، كما فعلته في رعاية مفاوضات نيفاشا. هاني رسلان، **"دوافع التدخل وكوابحه: الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"**، موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (القاهرة) الإلكتروني www.scpss, Ahram .org.eg..

(١١٢) كشفت دراسة ألمانية عن خطط لحكومة الجنوب لتشييد خط سكة حديد يصل بين عاصمة الجنوب جوبا وميناء مومباسا الكيني الواقع على المحيط الهندي والهدف منه إنهاء اعتمادهم كليًا على السودان في تسويق مواردهم ونقل النفط والمواد الخام إلى الساحل الكيني مباشرة وتصديرها. موقع مجلة فورين بوليسي الألمانية: www.german-foreign-policy.com /de.

(١١٣) محمد صديق الزين علي، **احتمالية السودان، مآلات ما بعد الاستفتاء، اليقظة**، الخرطوم ٢٠١١، ص١٧-٩٤.

(١١٤) الاستكشافات الجديدة للنفط.. بشريات على الطريق، موقع العطاء على الرابط الاتي: www.Sudabids.com/index.php.

(١١٥) توسطت الحكومة الصينية في آب/ أغسطس ٢٠١٢ لحل النزاع على مناطق حدودية غنية بالنفط، في محاولة منها ضمان انسيابية عمل شركاتها على جانبي الحدود، وكان السودان قد طلب رسوم عبور ما بين ٣٢ و٣٦ دولار للبرميل، في حين عرض جنوب السودان رسوم عبور أقل من دولار واحد للبرميل. مركز الجزيرة للدراسات، الحرب: النفط يحرق دولتي السودان، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ أبريل/ نيسان ٢٠١٢، ص٢-٧؛ صحيفة القدس العربي، (لندن)،١١ أيلول/ سبتمبر٢٠١٣؛ safer world briefing, china and south sudan,pp1-12